



# مجلة البحث العلمي الإلكتروني



مجلة إسلامية علمية محكمة

تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

ISSN: 2708-1796 (ردمدم النسخة المطبوعة)

E-ISSN: 2708-180X (ردمدم النسخة الإلكترونية)

السنة التاسعة عشرة - العدد 52 - 2023-12-30م

Volume 19<sup>th</sup> - issue no. 52 - 30/12/2023

Pages: 159-195

الصفحات: 159-195

البنوك الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي  
الفرص والتحديات

Digital Banks in the Gulf Cooperation Council Countries  
Opportunities, and Challenges

أ.د. أسعد حمود سلطان السعدون

أستاذ الاقتصاد والتقنية المالية - كليات عنيزة - منطقة القصيم  
المملكة العربية السعودية

اعتمادات



doi Foundation



Prof. asaad hamud sultan alsadun

Email: alsadoon6@hotmail.com

جميع الأبحاث / الأعداد المنشورة متوفرة على موقع المجلة الرسمي [www.boukharysrc.com](http://www.boukharysrc.com)

عكار، شمال لبنان، ص.ب. طرابلس 208 جوال 0096170901783 - فاكس 009616471788 - بريد إلكتروني: albahs\_alalmi@hotmail.com

أ.د. أسعد حمود سلطان السعدون

أستاذ الاقتصاد والتقنية المالية – كليات عينزة – منطقة القصيم  
المملكة العربية السعودية

*Prof. asaad hamud sultan alsadun*

## البنوك الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي الفرص والتحديات

### Digital Banks in the Gulf Cooperation Council Countries Opportunities, and Challenges

#### الملخص:

تعد البنوك الرقمية بنوعيتها التقليدية والإسلامية ظاهرة مالية جديدة في دول مجلس التعاون الخليجي، تصاعدت أهميتها الاقتصادية والاجتماعية مع تنامي أهمية التقنية المالية في العالم. وقد سعت دول المجلس إلى توفير البيئة الملائمة لانطلاقها والتي في مقدمتها الدعم والاحتضان الحكومي ومساندة البنوك المركزية لها، وإصدار التشريعات المحفزة على توطينها. ومما عزز هذا التوجه ارتفاع نسبة الشباب من إجمالي سكانها، والاستخدام الواسع للهواتف الذكية، وتوفر أحدث شبكات الإنترنت، وعلى الرغم من ذلك فإنها تواجه تحديات عديدة ينبغي تذليلها للانطلاق نحو المستقبل من خلال تعزيز وتطوير الفرص المحفزة لها، ومعالجة التحديات التي تعيق نموها وانتشارها، واستشراف مستقبلها، لما لذلك من أهمية كبيرة على قطاع الخدمات المالية والمصرفية، الذي يعد عصب الاقتصادات الوطنية في دول مجلس التعاون الخليجي بعد النفط، وهذا ما سعى البحث لتسليط الضوء عليه، وتقديم حزمة من التوصيات لعلها تسهم في الحد من تلكم التحديات.

الكلمات المفتاحية: البنوك، البنوك الرقمية، التقنية المالية، دول مجلس التعاون الخليجي.

#### Abstract:

Digital banks are considered a new financial phenomenon in the Gulf Cooperation Council (GCC) countries. Their economic and social importance increased considerably in light of the With the growing importance of fintech in the world. The GCC countries haveA sought to furnish a suitable

environment for their progress through government support and assistance as well as support by central banks and issuing legislations that encourage their localization. This tendency was enhanced by the rise in the percentage of the youth among the populations of these countries in addition to the widespread use of smart phones and availability of the internet. Despite all these, digital banks face several challenges that must be overcome before moving ahead into the future by boosting and improving relevant opportunities and dealing with the challenges that obstruct their growth and spreading. These steps are very important for the financial and banking sector which is considered to be the back-bone for the national economies in the GCC countries and is second only to oil. This is what the present research is seeking to shed light on and make a set of relevant recommendations that may contribute to alleviating some of these challenges.

Keywords: banks, digital banks, fintech, GCC countries.

## المقدمة

شهدت السنوات الخمس الأخيرة ظهور البنوك الرقمية بنوعها التقليدي والإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية، مواكبة والتحاقاً بما شهده العالم من تطورات تقنية ومالية ومصرفية يسرت ظهور شركات التقنية المالية الناشئة والبنوك الرقمية ، التي قدمت نموذجاً مالياً جديداً، نقل الخدمات المالية من ابنية البنوك والمؤسسات المالية وأجهزة الصراف الآلي إلى شبكات الإنترنت والهواتف الذكية والعالم الرقمي، وأسهمت في دفع البنوك التقليدية إلى التسابق في تطوير نماذج أعمالها في ضوء التقنيات التي قدمتها والقيمة المضافة التي حققتها التقنية المالية لعملائها . ثم جاءت تداعيات جائحة كورونا لتعطي للتقنية المالية والبنوك الرقمية دفعاً جديداً ما كان يمكن أن يتحقق بهذه السرعة لولا تداعياتها.

ولأجل أن تحافظ دول مجلس التعاون الخليجي على موقعها كمراكز مالية ومصرفية إقليمية متطورة، وإنفاذاً للرؤى الاستراتيجية لحكوماتها في تنويع مصادر دخلها القومي، وتعزيز جودة حياة مواطنيها من خلال تقديم خدمات تقنية عصرية ومستحدثة تتوافق مع احتياجات شعوبها، سارعت الخطى لتوفير البيئة التنظيمية والتشريعية للتقنية المالية، وحفزت على إنشاء البنوك الرقمية، وبما ينعكس إيجاباً ليس على مزودي الخدمات المصرفية الرقمية فحسب، بل على العملاء والاقتصاد والمجتمع، خاصة وأنها من الدول التي تمتلك أعلى نسبة انتشار للإنترنت ولاستخدام الهواتف الذكية في العالم ، وأن النسبة الأكبر من سكانها هم من الشباب المتطلع للتغيير. فكان ضمن خططها لمرحلة التعافي الاقتصادي تطوير قطاعها المالي وإنشاء المزيد

من البنوك الرقمية لتسهم في تحقيق الشمول المالي وتمتية الاستثمار وتوطين التقنية المعاصرة، وتحقيق المزيد من الوفورات لعملاء القطاع المالي والمصرفي.

يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على ظاهرة البنوك الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي، والفرص المتاحة لها، وأبرز التحديات التي تواجهها، وركز البحث على دولتين من دول مجلس التعاون الخليجي وهما مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية لتوفيرهما البيئة التنظيمية للتقنية المالية والبنوك الرقمية، وتمكنهما من إنشاء بنوك رقمية إسلامية وتقليدية، ولمحدودية الدراسات عنهما. ولتحقيق ذلك فإن هيكـل البحث بني على ثلاثة أقسام، الأول تناول القضايا النظرية للموضوع وحمل عنوان الإطار المفاهيمي للدراسة. والثاني تناول نشأة وتطور التقنية المالية والبنوك الرقمية في دول المجلس وبيان بيئتها التنظيمية وضوابط الترخيص لها، والمزايا التي تحققها، وجاء بعنوان واقع البنوك الرقمية في دول المجلس، وتناول القسم الثالث الفرص المتاحة للبنوك الرقمية في دول المجلس، والتحديات التي تواجهها، وحمل عنوان فرص وتحديات البنوك الرقمية في دول المجلس. وصولاً إلى الخاتمة التي تضمنت الاستنتاجات والتوصيات.

#### **مشكلة البحث :**

تبرز مشكلة البحث من خلال تعدد التحديات التي تعيق انتشار البنوك الرقمية، وخاصة الافتراضية في دول مجلس التعاون الخليجي في المديين القصير والمتوسط على الأقل، على الرغم من الحوافز والدعم الحكومي والبيئة المواتية المتاحة لها.

#### **أسئلة البحث:**

سيتم تحليل مشكلة البحث من خلال مناقشة الأسئلة التالية:

- ما المقصود بالبنوك الرقمية، وما هي أنماطها؟ وماهي ابرز خصائصها؟ وما مميزاتها؟
- ما هي الفرص المتاحة أمام نمو وانتشار البنوك الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي؟
- ما هي التحديات التي تعيق انتشار البنوك الرقمية في دول المجلس؟

#### **فرضية البحث:**

يقوم البحث على فرض مفاده أن البنوك الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي على الرغم مما تمتلكه من فرص محفزة لنموها وانتشارها مثل (الدعم الحكومي، مساندة البنوك المركزية، البيئة التنظيمية والتشريعية، القبول الشعبي، الانفتاح المالي والاقتصادي، وغيرها)، إلا أنها تواجه تحديات عديدة (اقتصادية وتشريعية، واجتماعية وتقنية وأمنية) ينبغي معالجتها وتجاوز آثارها لتتمكن من النمو والانتشار وتحقيق الاستدامة المالية في المستقبل.

## أهداف البحث:

التعريف بالبنوك الرقمية ونشأتها وأهميتها.  
رصد الواقع الراهن للبنوك الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي.  
إبراز وتحليل الفرص المتاحة لنمو وانتشار البنوك الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي.  
مناقشة وتحليل أبرز التحديات التي تواجه انتشار البنوك الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي.

## أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من:

- 1- حداثة الموضوع، فهو واحد من التطورات المالية الجديدة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، وبحاجة للمزيد من البحث والدراسة.
- 2- أهمية القطاع المالي والمصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي.
- 3- الدور المحوري الهام الذي يمكن أن تلعبه البنوك الرقمية في تطوير الخدمات المالية والمصرفية بدول مجلس التعاون الخليجي من جهة، وتعزيز موقعها المالي والمصرفي كمراكز مالية إقليمية من جهة أخرى.

## الدراسات السابقة:

الدراسات والبحوث المحكمة الخاصة بتجربة دول مجلس التعاون الخليجي مع البنوك الرقمية تكاد تكون نادرة لحدثة التجربة أولاً، ولتأخر اهتمام القطاع الأكاديمي الخليجي فيها ثانياً. الأمر الذي دفع الباحث إلى استعراض عدد قليل من البحوث المتاحة ذات العلاقة بالموضوع وكما يلي:

بووقفة، د. عبد الحق، ود. عبد الله مايو (٢٠١٦)، «دراسة تحليلية نقدية للبنوك والمؤسسات الافتراضية»، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر- الجزائر، العدد الثاني.

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على مفهومي البنوك الافتراضية والمؤسسات الاقتصادية الافتراضية وكيفية نشأتها والخدمات التي توفرانها، مع بيان أمثلة عن واقعهما في الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا وبعض الدول العربية، كما تناولت تطور شكل البنك الافتراضي والتحديات التي تواجهه والدول التي تستضيفه. وختمت الدراسة بمحاولة قياس النشاطات الافتراضية وعلاقة ذلك بالميزة التنافسية. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

تتفق هذه الدراسة مع بحثنا في إبراز بعض الجوانب النظرية والتاريخية، إلا أن بحثنا أكثر حداثة وإماماً بالتطورات المعاصرة للبنوك الافتراضية، لاسيما وأنها شهدت تطورات كبيرة خلال

السنوات (٢٠١٦-٢٠٢٢)، كما أن بحثنا يركز على البنوك الرقمية بنمطيتها الناشئ عن بنوك قائمة، والبنوك الافتراضية المستقلة وفي إطار دول مجلس التعاون الخليجي فقط.

٢- بوضاوية د. مراد (٢٠١٩). «المصارف الإسلامية الرقمية - رؤية مقاصدية»، مجلة بيت المشورة في قطر، العدد ١١ .

يهدف البحث إلى دراسة مقاصد المصارف الإسلامية الرقمية وبيان مدى انسجامها مع مقاصد الشريعة الإسلامية من باب وعي الواقع والمتوقع، واستشرافاً لمستقبل العمل المصرفي الإسلامي وفق ما تقتضيه مقاصد الشريعة المتعلقة بحفظ المال. وذلك من خلال تحديد طبيعة المصارف الرقمية عموماً وتعداد خصائصها وتحدياتها ثم بيان مدى ملاءمة تلك الخصائص والتحديات لطبيعة الصيرفة الإسلامية الرقمية مقاصدياً . واعتمد البحث المنهجين الوصفي والتحليلي، يتفق بحثي مع هذا البحث من حيث المنهج لأهميته في إبراز الحقائق الرئيسية المتعلقة بالمصارف الرقمية ويتفق معه أيضاً في إيضاح الوفورات التي تحققها المصارف الرقمية، وكذلك في تأكيده على انسجام المصارف الرقمية الإسلامية مع مقاصد الشريعة الإسلامية، إلا أن بحثي يختلف عنه في مدى التحليل ، حيث يركز البحث على المصارف الرقمية الإسلامية دون التقليدية . بينما بحثي يتناول كلا النوعين من المصارف الرقمية . فضلاً عن عدم تطرقه إلى التحديات التي تواجه المصارف الرقمية في الوقت الحاضر ، بينما تناول بحثي كل ذلك بالمزيد من التحليل.

3- Albarrak, Mansour Saleh, and Sara Ali Alokley. (2021)FinTech: Ecosystem, Opportunities and Challenges in Saudi Arabia Journal of Risk and Financial Management, 14: 4 .

تصف هذه الدراسة ميزات وخصائص النظام البيئي للتقنية المالية في المملكة العربية السعودية ومقارنته مع النظام البيئي في دولة الإمارات العربية المتحدة . كما ناقشت الفرص المتاحة لنهوض شركات التقنية المالية في المملكة وحلت التحديات التي تواجهها في مجالات إدارة الاستثمار، إدارة العملاء، التنظيم، تكامل التقنية، والأمان والخصوصية وإدارة المخاطر. يتفق بحثي تماماً مع هذه الدراسة في توجهاتها العامة، وفي توصياتها الرصينة، إلا أنه يختلف عنها من حيث التخصيص والسعة، حيث ركزت الدراسة على النظام البيئي للتقنية المالية في المملكة العربية السعودية، بينما ركز بحثي على البنوك الرقمية والفرص المتاحة لها والتحديات التي تواجهها وامتد إلى النظام البيئي للتقنية المالية . كما يختلف بحثي عنها من حيث الشمول الجغرافي حيث يتناول بحثي المملكة العربية السعودية والبحرين بشكل مفصل وبقية دول مجلس التعاون بشكل عام .

## منهج البحث:

تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي للكشف عن واقع البنوك الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي، بدءاً من رصد ومتابعة إنشاء البنوك الرقمية في دول المجلس، وتحليل العوامل المؤثرة عليها، وتتبع المعوقات التي تحد من انطلاقتها وعرضها بشكل منهجي. وجمع وتحليل أحدث البيانات والمعلومات حولها من المصادر الأولية والثانوية لتحقيق أهداف البحث وإثبات فرضياته .

## هيكل البحث

أولاً: الإطار المفاهيمي للدراسة.

ثانياً: واقع البنوك الرقمية في دول المجلس.

ثالثاً: الفرص والتحديات التي تواجه البنوك الرقمية في دول المجلس.

الاستنتاجات والتوصيات.

## أولاً: الإطار المفاهيمي للدراسة

### ١،١ : مفهوم البنوك وأهميتها

مفهوم البنوك: يعرف البنك وفقاً لوظائفه بأنه مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء ، المجموعة الأولى: لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليها وتمييتها . والمجموعة الثانية: لديها عجز في الأموال وتحتاج إليها لأغراض عديدة أهمها: الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما أو الاستهلاك أو العلاج أو السياحة أو دفع تكاليف الدراسة أو غيرها<sup>(١)</sup> .

كما عرّف بأنه مؤسسة تصرّح لها الدولة بمزاولة مختلف الأنشطة المالية بما فيها قبول الودائع deposits ومنح القروض loans وإنفاق الأموال بمزاولة الأعمال الاستثمارية، فضلاً عن تقديم المشورة وحفظ صناديق الأمانات والوصاية والوكالة وخدمات مالية أخرى<sup>(٢)</sup> . ولا تقتصر خدمات البنوك التجارية على تلقي الودائع وتقديم القروض، إنما تقدم خدمات مالية أخرى، مثل إدارة الثروات وتحويل العملات وصناديق الودائع الآمنة، وشهادات الإيداع، وإصدار بطاقات الخصم والائتمان للعملاء المؤهلين، وتوفير القروض قصيرة وطويلة الأجل مثل قروض السيارات أو الرهون العقارية وغيرها.

### أهمية البنوك :

البنوك ذات أهمية بالغة لأي اقتصاد كان، فهي من الركائز الأساسية للاقتصاد الحديث، ويتضح ذلك من خلال النشاطات والأدوار التي تقوم بها، بدءاً من خدمات الادخار وقبول الودائع وما تدره من عوائد على المدخرين، والتمويل الشخصي، وما يتيح من فرص للأفراد لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، وما تحقّقه من خدمات شخصية متنوعة أخرى كسداد أثمان المشتريات والائتمان بالبطاقات البنكية المختلفة، وتساعد الأفراد عموماً على تسهيل معاملاتهم المالية مع مختلف المؤسسات العامة والخاصة ودفع الفواتير والضرائب والرسوم، وتحويل الأموال للغير، كما أنها توفر لهم تاريخ ائتماني credit history ييسر لهم عمليات الاقتراض عند الحاجة . كما تقوم البنوك بإقراض المال للمشروعات المختلفة لتمكين من تمويل أنشطتها الانتاجية والخدمية، وما تقدمه لها من خدمات أخرى تيسر أعمالها التجارية، فضلاً عن دورها الهام في تمويل الاستثمارات الحكومية، والخاصة، وتقديم المشورة المالية والاقتصادية للمستثمرين، وغيرها من الأنشطة.

(١) د. محمود حسين الوادي وآخرون (٢٠١٠)، «التقود والمصارف»، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع ، ص ١٠٥ .  
(٢) طاهر فاضل البياتي ، ميرال روجي سمارة (٢٠١٣) . «التقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة»، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع ، ط١ ، ص ١٥٤ .



## ٢٠١ : مفهوم وأهمية التقنية المالية

التقنية المالية FinTech كاصطلاح ناشئة عن دمج واختصار لكلمتي المال Financial والتقنية Technology التي تصف قطاع الخدمات المالية المعاصر، وعرفت بأنها «صناعة مالية جديدة تطبق التقنية لتحسين الأنشطة المالية»<sup>(١)</sup>، كما عرفت من قبل مجلس الاستقرار المالي العالمي (FSB) بأنها «جميع الابتكارات المالية التي من الممكن تقنياً أن تؤدي إلى نماذج أعمال جديدة أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات بمواد مرتبطة بالتقنية المالية وذات تأثير على الأسواق والمؤسسات المالية ونمط تقديم الخدمات المالية»<sup>(٢)</sup>.

وركزت شركات التقنية المالية في بدء انطلاقها على ستة مجالات رئيسية هي: المدفوعات، القروض، التأمين، الرافعة المالية، وإدارة الاستثمارات، والاستشارات الريبوتية. فقد بدأ نطاق عمل التقنية المالية بالمدفوعات عن طريق الهاتف المحمول Mobile Payments، وتحويل الأموال Transfers Money، والقروض من نظير إلى نظير P2P، والتمويل الجماعي Crowd Funding، ثم امتدت إلى سلسلة الكتل Block Chain، وإلى النقود المشفرة Crypto Currencies، والاستثمار الآلي Robo-investing. والخدمات المصرفية المفتوحة (Open Banking)، وتقنية اعرف عميلك (Know your customer)، وغيرها.

وعلى الرغم من أن البنوك الرقمية نشأت قبل ظهور التقنية المالية إلا أنها أسهمت في توسعها وانتشارها، حتى عدت نمطاً من أنماط التقنية المالية، إلا أنها غالباً تتميز عنها بأنها تمارس عمليتي قبول الودائع ومنح القروض، بينما شركات التقنية المالية تمارس جانباً واحداً فقط (إما قبول الودائع أو منح القروض).

ولم يزل العالم أمام ظهور موجات جديدة من المنتجات والخدمات والأدوات والبرامج التي تتمخض عنها التقنية المالية.

واتساقاً مع خصوصية الخدمات المالية الإسلامية فقد ظهر نمط جديد من التقنية المالية وهو التقنية المالية الإسلامية Islamic Fintech وعرف بأنه «جميع تطبيقات ومنتجات التقنية المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتخضع لبيئة تنظيمية ونموذج أعمال، وعقود رقمية مناسبة لها»<sup>(٣)</sup>.

(١) Samuel, Fosso Wambaa & Jean, Robert Kala Kamdjoug& Ransome, Epie Bawacke& John, G. (١) KeoghdBitcoin,(2018) "Blockchain, and FinTech: A Systematic Review and Case Studies in the Supply Chain Electronic copy available at: <https://ssrn.com/abstract/3281148>, p7

Irum, Saba& Rehana, Kouser& Imran, Sharif Chaudhry, FinTech and Islamic Finance-Challenges - (٢) and Opportunities. Review of Economics and Development Studies, Volume 5: No. 4, 2019, p582

Ali, Hassnian& Hazik, Mohamed & Hadia, Saqib & Muhammad ,Hassan.(2019), Global - (٣) Landscape of the Islamic Fintech:Opportunities, Challenges and Future Ahead". Comsats Journal ..of Islamic Finance,( 4) 2 p33

ونبعت أهمية التقنية المالية من أنها تساهم في تجاوز أساليب التمويل القديمة وتعقيدها الإدارية، وبأقل وقت ممكن، وبدقة عالية. وتوفر مصادر بديلة لتمويل الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من خلال منصات الإقراض، مثل الإقراض بين النظراء، والإقراض المباشر والتمويل الجماعي والتمويل الجماعي مقابل أسهم، وتمويل التجارة عبر الإنترنت، والاقتراض من البنوك الرقمية. علاوة على أنها طورت أساليب جديدة لتقييم المخاطر تتفوق على الأساليب المعتمدة من قبل البنوك التقليدية والتي كانت تمثل عائقاً أمام المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في الحصول على التمويل، كما أنها تقلل من احتمالات الخطأ البشري، ويسرت خدمات تحويل الأموال، وقبول المدفوعات وهي بالتالي تسهل عمليات الاستثمار وبدء الأعمال التجارية. وتلعب دوراً هاماً في تحقيق الشمول المالي، من خلال توفير الخدمات المالية لمختلف الشرائح الاجتماعية حيثما تصل شبكات الإنترنت وتتوفر الهواتف الذكية.

كما أن جائحة كورونا (كوفيد-19) التي اجتاحت العالم أواخر عام 2019 عززت الحاجة للتقنية المالية والبنوك الرقمية، الأمر الذي أدى إلى زيادة كبيرة في نشاطات شركات التقنية المالية الناشئة، والبنوك الرقمية، وارتفاع أعدادها لتنتشر في أغلب دول العالم ويتوقع أنها خلال السنوات القادمة حتى عام 2020 ستهيمن على المشهد المالي والمصرفي العالمي، وتقدم نمطاً جديداً ومختلفاً للخدمات المالية، وأسلوباً جديداً في التعامل مع العملاء والمستثمرين، ويؤمل أن تلعب دوراً هاماً في تشجيع الابتكار في المنتجات الاستثمارية وتعزيز تجربة العملاء Customers Experience، وغيرها من المجالات.

وقد بلغ حجم سوق التقنية المالية عالمياً في عام 2021 أكثر من (7) ترليون دولار أمريكي ومن المتوقع أن تصل قيمته في عام 2026 إلى أكثر من (21) ترليون دولار أمريكي، الأمر الذي يعبر عن المستوى المرتفع من النمو الذي تشهده التقنية المالية<sup>(1)</sup>. وبلغ عدد شركات التقنية المالية نحو (20925) شركة في عام 2020، منها (18775) شركة في الولايات المتحدة الأمريكية، ونحو (7385) شركة في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا، فيما بلغ عددها نحو (4765) شركة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.<sup>(2)</sup>

### ٣،١ - مفهوم البنوك الرقمية وأهميتها وأنواعها

#### مفهوم البنوك الرقمية :

تعرف البنوك الرقمية Digital banks وتسمى أيضاً (بالبنوك الافتراضية Virtual banks و البنوك المنافسة Banks challenger، والبنوك المباشرة Direct banks، وبنوك

(1) تقرير صادر عن الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بعنوان «التقنية المالية ومستقبلها في المملكة العربية السعودية»، مارس 2022 ص 4

(2) Ernst&young, The Fintech Development Report 2021,p7

المستقبل Future banks) بأنها بنوك تعمل فقط على شبكة الإنترنت وليس لها أي فروع أو بنية مادية سوى مركز رئيس للإدارة وعدد محدود من الموظفين لتطبيق معايير الرقابة والحوكمة وإدارة المخاطر، وتقدم نفس الخدمات التي تقدمها البنوك التقليدية حيث تسمح لعملائها بفتح الحسابات والقيام بجميع العمليات المصرفية مثل الإيداع، وإدارة حسابات التوفير، والسحب وإصدار الأوامر للبنك بالدفع وتحويل الأموال والتمويل، ومراقبة سجلات المعاملات وغيرها من خلال الهاتف المحمول، وأجهزة الحاسوب، وبطريقة مبتكرة وسهلة وأقل تكلفة في أغلب الأحيان، ومتجددة في مزاياها أيضاً<sup>(1)</sup>. وتصدر البنوك الرقمية بطاقات الصراف الآلي والبطاقات الائتمانية الرقمية اللاتلامسية، والتي يمكن الصرف منها من خلال أجهزة الصراف الآلي للبنوك باستخدام تقنية QR. وعرف البنك الرقمي أيضاً بأنه منصة رقمية افتراضية خالصة (لا وجود مادي لها) ، قائمة على بيئة معلوماتية تقدم خدمات مصرفية<sup>(2)</sup>.

### أهمية البنوك الرقمية :

كانت البنوك التقليدية هي الخيار الرئيس لتلبية احتياجات العملاء المالية، إلا أن ظهور التقنية المالية، أوجد منافسين لها، شركات التقنية المالية ، ثم البنوك الرقمية التي هي نمط من أنماط شركات التقنية المالية والتي تجمع بين خصائص التقنية المالية وفضائل البنوك التقليدية ، خاصة وإن الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ لعبت دوراً هاماً في زعزعة الثقة بالقطاع المصرفي التقليدي، وتوجه أنظار العملاء الشباب نحو البحث عن بدائل لها، ومما حفز على ذلك انتشار خدمات الإنترنت وظهور الهواتف الذكية، والتحديثات التي شهدتها الولايات المتحدة والدول الأوروبية في اللوائح التي حدثت من مرونة البنوك كرد فعل على الأزمة المالية العالمية . وتمتلك البنوك الرقمية قدرات عالية على المنافسة مع البنوك التقليدية بسبب انخفاض التكاليف التشغيلية، وتزايد عمليات التجارة الإلكترونية التي تتطلب خدمات مصرفية تتجاوز النمط التقليدي الذي تقدمه البنوك السائدة من ناحية السرعة والكلفة والموقع، وهذا ما وفرته البنوك الرقمية . إذ أنها تتجاوز نمط الأداء التقليدي للبنوك، ولا تتقيد بموقع معين أو زمن محدد، وتكاليف منخفضة .

كما تبرز أهمية البنوك الرقمية من قدرتها الفائقة في إحداث تحول في أولويات عملاء البنوك، ففي الماضي كان العملاء يبحثون عن البنوك التي لديها شبكات فروع أكثر بما يتيح لهم الوصول إلى الخدمات المصرفية بأقل جهد وأسرع وقت . فيما يتمثل العامل التنافسي الرئيسي بالوقت الحاضر في تجربة العملاء ، التي تجمع بين حجم ونوع ما يتم توفيره من خدمات مصرفية، وكيفية توصيلها، باعتبارهما مكونين أساسيين في رحلة العميل.

(١) Lumpkin, S & Sebastian Schich .(2020) «Banks, Digital Banking Initiatives and the Financial Safety Net: Theory and Analytical Framework», Journal of Economic Science Research, (3)1,p 30

(٢) د. مراد بوضاية «المصارف الإسلامية الرقمية- رؤية مقاصدية»، مجلة بيت المشورة ، العدد (١١) أكتوبر ٢٠١٩ ، ص ١٢٥

## أنواع البنوك الرقمية :

البنوك الرقمية الراهنة على عدة أنواع أبرزها<sup>(١)</sup> :

### Challenger/new banks (المتحدية) أو الجديدة

وهي بنوك رقمية افتراضية تمتلك تراخيص مصرفية كاملة (تقدم نفس الخدمات التي تقدمها البنوك التقليدية مثل منح القروض وقبول الادخارات) ، ويعد هذا النوع من البنوك الرقمية المنافس الرئيس للبنوك التقليدية .

### نيو بنك neobank

لا يملك هذا النوع من البنوك ترخيصاً مصرفياً مستقلاً، (في الغالب ترخيصه شركة تقنية مالية) ، لكنه يشترك مع بنك تقليدي مرخص، لذا فإنه يطلب من العملاء أن يكون لديهم حساب موجود في بنك مرخص.

### بنوك بيتا Beta banks

هي عبارة عن مشروعات مشتركة مع بنوك أو مؤسسات مالية قائمة أو أنها شركات تابعة لبنوك قائمة . تقدم بنوك بيتا خدمات مالية من خلال ترخيص الشركة الأم. وغالباً ما يتم إنشاء بنوك بيتا كوسيلة للدخول إلى أسواق جديدة، تقدم خدمات محدودة لقاعدة مستهلكين مستهدفة . وتركز خدماتها على شريحة العملاء المتمرسين في مجال التقنية حيث تسعى إلى تقديم أفضل الخدمات المصرفية المبتكرة في فئة خدماتها . ومن أبرز نماذجها المعروفة أي بنك AiBank وهو مشروع مشترك بين شركتين صينيتين هما CITIC Bank Corp وشركة Baidu التي تقدم الخدمات والمنتجات ذات الصلة بالإنترنت والذكاء الاصطناعي.

### البنوك غير المصرفية (Non-banks)

هي مؤسسات مالية لا تعتبر بنوكاً كاملة النطاق لأنها لا تقدم خدمات الإقراض والإيداع في الوقت ذاته. حيث يسمح ترخيصها بتقديم بطاقات الائتمان أو خدمات الإقراض شرط ألا تقبل الودائع .

### ٤،١ : نشأة البنوك الرقمية وتطورها

يعد إطلاق البنك الرقمي «نت بنك» في الولايات المتحدة الأمريكية، بتاريخ ١٨ / أكتوبر/ ١٩٩٥ أول ظهور للبنوك الرقمية الافتراضية في العالم، والذي يحتوي على مكتب واحد ، و(٢٢) موظف فقط ، ويمارس نشاطه في (٥٠) ولاية أمريكية ، وعدد من الدول المجاورة ، ويقدم

(١) elcitra nA, stfieneB dna sepyT, gniacM ?gniknaB latigiD si tahW, (1202) xeIA, vehsylaM .gniknab-latigid-si-tahw/ecnanfi.kds//:sptth,10 ,voN ,etisbew s'ecnanfi.kds dehsilbup

جميع الخدمات والنشاطات التي تقدمها البنوك التقليدية عبر الإنترنت<sup>(١)</sup>، إلا أن توسع البنوك الرقمية، وتنامي ظهورها بحيث أصبحت عاملاً جديداً مؤثراً في الصناعة المالية والمصرفية، جاء بعد ظهور شركات التقنية المالية كنتاج للثورة الصناعية الرابعة خلال السنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٨) وتسارع نموها وانتشارها بعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، فمثلاً أول بنك رقمي في سنغافورة تم إطلاقه في أبريل ٢٠٠٠ (بنك finatiQ)، وهو فرع من المؤسسة المصرفية الصينية في الخارج (OCBC). وأطلقت روسيا الاتحادية بنك Tinkoff الرقمي عام ٢٠٠٦، ثم أطلقت الولايات المتحدة بنك Sofi عام ٢٠١٠<sup>(٢)</sup>. ويعد بنك Atom Bank أول بنك تجاري رقمي يحصل على ترخيص تنظيمي كامل في المملكة المتحدة في شهر يوليو ٢٠١٣. ثم أسس بنك Monzo سنة ٢٠١٥. وأسس بنك Revolut عام ٢٠١٥<sup>(٣)</sup>. ثم توالى إطلاق البنوك الرقمية في العديد من دول العالم، الأمر الذي فرض على القطاع المصرفي أهمية التعامل مع ظاهرة البنوك الرقمية خصوصاً، والتقنية المالية عموماً، ومواكبتها والاستفادة من تقنياتها للاحتفاظ بحصته في السوق، وإرضاء عملائه، وتوفير متطلباتهم المتغيرة من أجل خلق بيئة مواتية وجديدة للتطوير الرقمي للنظام المالي والمصرفي السائد بما في ذلك تفكيك الهياكل القديمة، وإعادة تنظيم عميق للعمليات والتقنيات المصرفية القائمة. ومع انتشار البنوك الرقمية تنامت المنافسة بينها وبين البنوك التقليدية، وأثر نسبياً على موقع وقوة البنوك التقليدية، لاسيما تلك التي تتعامل مع شريحة الأفراد (بنوك التجزئة)، الأمر الذي دفع الكثير من البنوك التقليدية إلى تقليل عدد فروعها، وإطلاق بنوك رقمية كفروع تابعة لها. ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً أغلقت البنوك التقليدية نحو (٢٠٠٠) فرع خلال المدة (٢٠١٤-٢٠١٨)، فيما بلغ عدد الفروع التي تم إغلاقها من عام (٢٠٠٩-٢٠١٨) نحو (١٠٠٠٠) فرع<sup>(٤)</sup>. وفي مقدمة البنوك التي أغلقت قسم من فروعها بنوك JP Morgan و Wells Fargo و Bank Of America)، وعوضت عن قسم منها بافتتاح فروع رقمية، بالإضافة إلى ظهور العديد من البنوك الرقمية الافتراضية الجديدة التي ليست فروع رقمية لبنوك قائمة، ودون أن يكون لها بنية مادية مؤثرة، بل تعتمد بنية معلوماتية تامة. فيما انتهجت البنوك البريطانية أسلوباً آخر يتمثل بتحديد

(١) د. عبد الحق بوقوفة، د. عبد الله مايو، «دراسة تحليلية نقدية للبنوك والمؤسسات الافتراضية»، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر- الجزائر، العدد ٢، مايو ٢٠١٦، ص ٢٧

(٢) Evdokimova, Yulia Viktorovna & Shinkareva Olga Vladimirovna & Bondarenko Anastasia (٢) Viktorovna. Digital banks: development trends, Advances in Social Science, Education and Humanities Research, (2019) volume 240, p 151

(٣) في ديسمبر ٢٠١٨ حصلت شركة ريفولت على رخصة بنك متحد في لتوانيا من البنك المركزي الأوروبي، وفي يناير ٢٠٢١ تقدمت للحصول على رخصة مصرفية من المملكة المتحدة. وفي مارس ٢٠٢١، تقدمت ريفولت لرخصة بنك في الولايات المتحدة الأمريكية عبر تطبيقات مع شركة تأمين الودائع الفدرالية وقسم كاليفورنيا للحماية المالية. انظر <https://ar.wikipedia.org/wiki>

(٤) دالير، كلاوس، شينال جاينانتيلال، وآخرون، «فرع البنك في العصر الرقمي»، مقال منشور في موقع شركة مكنيزي بتاريخ ١٨/يوليو/٢٠١٨. <https://www.mckinsey.com>

عدد أيام عمل فروع البنوك بيومين أو ثلاثة أيام، فمثلاً بنك TSB في بريطانيا، أغلق سبعة فروع خلال عام واحد، وبقية الفروع تعمل لمدة (٢-٣) أيام في الأسبوع.

وقد أدى الإقبال الكبير على البنوك الرقمية في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية في ظل تداعيات جائحة كورونا إلى إغلاق الكثير من فروعها التقليدية، والرهان على تحول العملاء في المستقبل نحو الفروع الرقمية، فمثلاً قام كل من بنك ويلز فارغو، وبنك جي بي مورغان، وسيتي غروب بإغلاق نحو (٢٥٠) فرعاً خلال النصف الأول من عام ٢٠٢١. فيما قامت مجموعة سيتي الأمريكية بإغلاق نحو (١٠٠) فرع تقليدي من فروعها حول العالم. فقد أدركت هذه البنوك أن التحول الرقمي حقيقة لا يمكن تجنبها، الأمر الذي يتطلب أن تتحول استراتيجياتها من التوسع الأفقي والامتداد الجغرافي بفتح فروع جديدة إلى التوسع النوعي بفتح بنوك رقمية.

كما شهدت فترة جائحة كورونا انتقال أعداد كبيرة من الحسابات من البنوك التقليدية إلى البنوك الرقمية، فوفقاً لإحصاءات هيئة المدفوعات المالية البريطانية الخاصة بتجارة التجزئة Pay UK، ظهر أن بنك ستارلينغ الرقمي Starling Bank حصل على أعلى نسب تحويل حسابات في المملكة المتحدة. ففي الربع الأول من عام ٢٠٢١ فاق عدد عملائه الجدد (١٢,٧٨٦) عميل، مقارنة مع الذين غادروا البنك (٧٨٨) عميل خلال هذا الربع. كما أن بنك مونزو Monzo الرقمي كسب خلال شهري أبريل ويونيو ٢٠٢١ نحو (١٢,٧٨٨) عميلاً جديداً. بينما بلغ عدد المغادرين نحو (١٣٩٥) عميل<sup>(١)</sup>.

كما نشأ العديد من البنوك الإسلامية الرقمية Digital Islamic banks في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وجنوب شرق آسيا وفي دول مجلس التعاون الخليجي. ففي بريطانيا أسس بنك Rizq الرقمي المتوافق مع الشريعة الإسلامية، والبنك الرقمي المستدام Kestrl، وتطبيق الخدمات المصرفية الإسلامية Niyah عام ٢٠٢٠. كما أعلن بنك بويان الكويتي في ١٥ / يوليو / ٢٠٢١ عن إطلاقه للعلامة التجارية Nomo Bank كبنك رقمي إسلامي عالمي من لندن من خلال بنك لندن والشرق الأوسط (BLME) الذي يتخذ من لندن مقراً له. وشهدت كل من إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة ودول مجلس التعاون الخليجي تأسيس العديد من البنوك الإسلامية الرقمية.

وتتفاوت قوة وحجم البنوك الرقمية على الصعيد العالمي وفقاً لقيمتها وعدد عملائها، ويعرض جدول رقم (١) أكبر خمسة بنوك في العالم عام ٢٠٢١.

(١) <https://www.ons.gov.uk/businessindustryandtrade/retailindustry>, 2021

## جدول رقم (١)

### أكبر خمسة بنوك رقمية في العالم عام ٢٠٢١

| مرتبة البنك | اسم البنك | الدولة           | سنة التأسيس | القيمة المالية (مليار دولار) | عدد العملاء عميل (مليون) |
|-------------|-----------|------------------|-------------|------------------------------|--------------------------|
| الأولى      | Nubank    | البرازيل         | ٢٠١٣        | ٢٥                           | ٣٥                       |
| الثانية     | Chime     | الولايات المتحدة | ٢٠١٣        | ١٤,٥                         | ١٢                       |
| الثالثة     | Sofi      | الولايات المتحدة | ٢٠١٠        | ٩                            | ٧,٥                      |
| الرابعة     | Tinkoff   | روسيا            | ٢٠٠٦        | ٦,٣                          | ١٣                       |
| الخامسة     | Revolut   | بريطانيا         | ٢٠١٥        | ٥,٥                          | ١٥                       |

المصدر: مجلة اتحاد المصارف العربية ، عدد شهر يوليو ٢٠٢١

ويتوقع أن تستمر البنوك الرقمية بذات العنفوان والتوسع خلال السنوات الخمس القادمة مع عودة نمو النشاط الاقتصادي بقطاعاته المختلفة (الصناعة والتعدين، الترفيه والسياحة، الاستثمار في مجالات التقنية، والطاقة الحيوية، وغيرها). فوفقاً لتقرير سوق الخدمات المصرفية الرقمية الصادر عن مركز بحث المعلومات والذكاء والتأثير الإلكتروني العالمي، بلغ حجم سوق الخدمات المصرفية الرقمية العالمية (٦٨, ٨٩٣, ٢) تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٨، ومن المتوقع أن يصل إلى (٥, ٧٩٦) تريليونات دولار بحلول عام ٢٠٢٧، بمعدل نمو سنوي مركب قدره ٩, ٨٪ خلال الفترة المتوقعة، وسيستخدم أكثر من (٨٠) مليون شخص في أوروبا البنوك الرقمية عام ٢٠٢٣. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فبينما في عام ٢٠١٨ استخدم ٦١٪ من الأشخاص الخدمات المصرفية الرقمية، وارتفع الرقم في عام ٢٠٢٠ إلى ٦٣, ٨٪<sup>(١)</sup>.

وعلى الصعيد العالمي يتوقع الخبراء أن تنمو القيمة السوقية للمدفوعات الرقمية بمعدل سنوي مركب يبلغ ٨, ٢٩٪ بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٨، فالمستقبل سيكون رقمياً. ومن المتوقع أن يبلغ عدد مستخدمي الخدمات المصرفية الرقمية أكثر من (٦, ٣) مليار شخص بحلول عام ٢٠٢٤، ارتفاعاً من (٤, ٢) مليار في عام ٢٠٢٠ بنسبة ارتفاع قدرها ٥٤٪، وسيكون هذا النمو مدفوعاً بارتفاع عدد البنوك الرقمية، والتركيز المستمر على التحول الرقمي من قبل العلامات التجارية المصرفية الرقمية<sup>(٢)</sup>.

(١) ناهد النقبي، وائل اللبابيدي، «البنوك الرقمية خيار التحول الاستثنائي»، تقرير منشور في صحيفة البيان الإماراتية عدد يوم ٦/يونيو/٢٠٢١.

(٢) البنك المركزي السعودي (٢٠٢٢)، تقرير الاستقرار المالي، ص ٨.

## ٥,١ : مميزات البنوك الرقمية

### تمايز البنوك الرقمية عن البنوك التقليدية :

تتميز البنوك الرقمية عن البنوك التقليدية في أنها توفر الوقت والجهد الذي يمكن أن يبذله العميل في إنجاز معاملاته المصرفية لو كان يتعامل مع البنوك التقليدية، حيث يتم إنجاز المعاملات بمختلف أنواعها من خلال الهاتف النقال أو الحاسوب عبر شبكة الإنترنت، أينما كان العميل . وبأقل كلفة مالية ، وبأسرع وقت . وتتيح البنوك الرقمية نقل الأموال من حساب مصرفي إلى آخر ببسر وبتحويلات مالية غير محددة ، وبدون رسوم . كما تتسم البنوك الرقمية بأنها صديقة للبيئة ، فهي تساهم في خفض الازدحام المروري الذي عادة ما يحصل عند مباني المصارف التقليدية ، وتوفير المباني والمعدات والأجهزة المكتبية التي تعتمد عليها البنوك التقليدية . كما أنها تشغل عدداً قليلاً من الموظفين مقارنة مع البنوك التقليدية ، الأمر الذي ينعكس في انخفاض تكاليفها التشغيلية، فهي لا تزيد عن نسبة ٢٥٪ من التكاليف التشغيلية للبنوك التقليدية، وهذا بدوره ينعكس في انخفاض رسوم وفوائد خدمات البنوك الرقمية التي تقدمها إلى عملائها، وارتفاع الفوائد أو الأرباح التي تمنحها للمودعين لديها، علاوة على ما تمنحه للعميل من مزيد من الخصوصية، وتحسين تجربة العملاء واتساع خياراتهم المصرفية ، وتخصيص خدمات مصرفية لكل عميل في ضوء احتياجاته، وتحويل نمط العمليات المصرفية بما يواكب العصر<sup>(١)</sup>. وتركز البنوك الرقمية على قطاع الأفراد والمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر والمنشآت المتوسطة وبما يساهم في تحقيق الشمول المالي، ويوفر التمويل المناسب لمختلف المشروعات، وتخلق بيئة تنافسية إبداعية في القطاع المصرفي، وزيادة النمو والحفاظ على استقرار الاقتصاد .

### تمايز البنوك الرقمية عن البنوك الإلكترونية :

تتمايز البنوك الرقمية عن البنوك الإلكترونية Electronic Banking والتي تسمى أيضاً بالخدمات المالية الرقمية، والخدمات المصرفية على الخط Online banking وهي عبارة عن تسهيلات مصرفية تتيحها البنوك لعملائها لإنجاز قسم من معاملاتهم عبر شبكة الإنترنت من خلال أجهزة الحاسوب ، والألواح الذكية الأخرى، وهي جزء من الهيكل والنظام والإدارة ونموذج العمل المصرفي للبنك التقليدي، وهي ليست وليدة التكنولوجيا المالية المعاصرة وإنما تعود نشأتها إلى مطلع عقد الثمانينيات من القرن الماضي، قادت إلى تمكين عملاء البنوك من إدارة قسم من حساباتهم وأعمالهم المتصلة بالبنك عبر شبكة الإنترنت سواء كان العميل في المنزل أو المكتب وفي أي مكان وفي الوقت الذي يرغبه، ويعبر عنها أيضاً «بالخدمة المالية عن بعد». وقد عرفت بأنها وحدات طرفية تقوم بتقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت ومن خلال

Chris, Skinner (2014), Digital Bank: Strategies to Launch or Become a Digital Bank. Singapore: (١) 34..P Marshall Cavendish International [Asia] Pte Ltd



أجهزة الحاسوب . وتطورت تقنياتها وتوسعت بها البنوك التقليدية مع بروز التقنية المالية بهدف الحفاظ على عملاء البنوك وتحسين مستوى رضاهم عن طريق تقديم خدمات أكثر كفاءة وراحة<sup>(1)</sup>، إلا أن البنوك الإلكترونية أو الخدمات الرقمية في البنوك التقليدية لها وجود مادي متمثل بالبنك الأم الذي نشأت فيه، وموارد بشرية يتم التواصل معها، ولها فرع أو موقع إلكتروني على الشبكة العنكبوتية، وتتطلق من ثقافة البنك التقليدي وتسعى لتحقيق أهدافه. وعموماً فإن إمكانياتها تبقى محدودة ولا يمكن توسيعها بسرعة لتوفير خدمات مصرفية إضافية للعملاء، كما هو عليه الحال في البنوك الرقمية .

### ٣- تمايز البنوك الرقمية من حيث أصل النشأة:

تختلف البنوك الرقمية في أصل نشأتها فمنها من تفرع من بنوك تقليدية قائمة ولها خبراتها المتراكمة ومكانتها الإيجابية الراسخة في السوق كما أشرنا فيما سبق، الأمر الذي يسر لها الانتشار وجذب العملاء، ومنها من نشأت لأول مرة كبنوك رقمية افتراضية مستقلة، أو ناشئة عن شركات تكنولوجيا مالية، أو شركات اتصالات أو غيرها، لتخوض المنافسة مع البنوك التقليدية، معتمدة على المزايا والحوافز الجديدة التي تقدمها إلى العملاء، فمثلاً عدم وجود فروع وبنية مادية لها يعد ميزة موفرة للتكاليف، تتيح لها تقديم حسابات ادخار ذات معدلات فائدة أعلى وقروض وتمويلات بأسعار فائدة أقل من معظم البنوك التقليدية، حيث يمكن أن تعمل البنوك الرقمية من جهاز كمبيوتر واحد و خادم ويب من دون بنية أساسية كبيرة . البنك الرقمي المنشأ من قبل بنوك تقليدية هو مرحلة أكثر تطوراً من البنوك الإلكترونية، وهو جزء من عملية رقمنة أوسع لمواكبة تطور التقنية المالية والاستفادة من مزاياها، إلا أنه أيضاً فرع تابع للبنك التقليدي، ويخضع لسياساته، وهو جزء من هيكله ونظامه الإداري، على الرغم من أن الخدمات التي يقدمها لعملائه تتم من خلال القنوات الرقمية، إلا أنه ليس جميعها من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن التسهيلات والخدمات التي يقدمها غالباً ما تكون بذات التكاليف التي يفرضها البنك المنشأ . في حين أن سياسات وتكاليف خدمات البنك الرقمي الافتراضي مستقلة ومرنة ومتنامية .

وعموماً ينشأ البنك الرقمي الافتراضي كبرنامج إلكتروني مستقل، لذا يعد مرحلة متقدمة جداً عن البنوك الرقمية المنشأة كفرع تابعة لبنك تقليدي قائم، لتقديم منتجات وخدمات مصرفية كاملة عبر الإنترنت وبما يعزز تجربة العملاء، عبر قدرتها الفائقة على التكيف مع نموذج التشغيل الرقمي من أجل توفير المزيد من المنتجات المالية لعملائها، مثل الدفع عبر الهاتف المحمول أو الإقراض القائم على التقنية أو التأمين الرقمي أو الاستثمار الرقمي وغيرها من المتطلبات المتنامية الناجمة عن التحول والتغيير في سلوك العملاء والسوق . فضلاً عن

A.P.P. Perera, H.M.S. Priyanath « Impact of Internet Banking Service Quality on Customer (1) Satisfaction: An Empirical Investigation of Customers in Sri Lanka », International Journal of Management, IT & Engineering, Vol. 8 Issue 2, February 2018:p198.

قدرتها الكبيرة على مواكبة التطور في التقنيات المعاصرة كالذكاء الاصطناعي و الحوسبة السحابية و البيانات الضخمة أو غيرها من التقنيات المعتمدة في التقنية المالية، وبما يخلق إمكانيات فائقة لتحسين وتطوير عملياتها المصرفية ويؤدي إلى تعزيز وتطوير تجربة العملاء واتساع خياراتهم المصرفية، ومنحهم مزيد من الخصوصية، ورفي في نمط العمليات المصرفية بما يواكب العصر.

## ثانياً: واقع البنوك الرقمية في دول المجلس

### ١,٢ : نشأة وتطور التقنية المالية في دول المجلس

لم تكن دول مجلس التعاون الخليجي بعيدة عن ثورة التقنية المالية التي شهدها العالم ، خاصة وأن القطاع المالي والمصرفي فيها، شهد عبر تاريخه الطويل تطورات عديدة في بنيته وهياكله وأساليب تقديم خدماته أسوة بالبنوك في دول العالم الأخرى، ومرافقة للتطورات العلمية والتقنية والاقتصادية التي شهدها العالم ، ولم يكن في يوم ما بمعزل عنها، وقد كانت ولم تزال نشاطات قطاعها المالي وتطوراته تتسق مع التزامه بأربعة ضوابط أساسية ملازمة له: وهي حماية أموال المودعين وتمييزها، وحماية رؤوس أموال المساهمين والسعي لتعظيم أرباحها، وإنفاذ توجيهات وتشريعات ونظم البنوك المركزية في بلدانها ، والانصياع إلى ضوابط وتوجيهات المؤسسات المالية والنقدية العالمية . لذا فقد كانت مواكبتها للتطورات التقنية التي شهدتها العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين مدروسة ومثمرة إلى حد ما ، الأمر الذي ساهم في اتساع نطاق ونمو الصناعة المالية و المصرفية فيها، نتيجة استيعابها حجماً متزايداً من المنجزات التقنية والمعلوماتية، فشهدت تغير ملموس في شكل العمل المصرفي، بالاعتماد المباشر على المكائن والمنصات ذاتية الخدمة في تقديم الخدمات المصرفية، وتطويرها بكفاءة عالية بغية ابتكار خدمات مصرفية مستحدثة، وتطور أساليب تقديمها بما يكفل انسياب الخدمات المصرفية من البنوك إلى العميل بدقة وسهولة ويسر، بالإضافة إلى تحسين مستوى أداء البنوك، واتساع نطاق الخدمات المصرفية نتيجة انتشار خدمات الصراف الآلي في مناطق وأحياء تفتقر للفروع المصرفية، فضلاً عن خدمات البنوك الإلكترونية وتطور نمو الخدمات التي يتم إنجازها عبر شبكات الإنترنت، وغيرها من التطورات المتواصلة . وقد بلغ عدد البنوك في دول المجلس عام ٢٠٢٢ نحو ( ٢٥٧ ) بنكاً ، منها ( ٤٢ ) بنكاً إسلامياً ، و( ١٣ ) بنكاً رقمياً، و( ٧٤ ) فرعاً لبنوك أجنبية ، موزعة على دول المجلس (جدول رقم ٢) .

## جدول رقم (٢)

### أعداد وأنواع البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي عام ٢٠٢٢

| الدولة               | السعودية | الإمارات | البحرين | الكويت | قطر | عمان | المجموع |
|----------------------|----------|----------|---------|--------|-----|------|---------|
| البنوك التقليدية     | ٧        | ١٦       | ٧٤      | ٦      | ٦   | ٩    | ١١٨     |
| البنوك الإسلامية     | ٤        | ٨        | ١٩      | ٥      | ٤   | ٢    | ٤٢      |
| البنوك الرقمية       | ٣        | ٧        | ٢       | ١      | -   | -    | ١٣      |
| مجموع البنوك المحلية | ١٤       | ٣١       | ٩٥      | ١٢     | ١٠  | ١١   | ١٨٣     |
| البنوك الأجنبية      | ٢١       | ٣٧       | ١٧      | ١١     | ٨   | ٩    | ٧٤      |
| إجمالي البنوك        | ٣٥       | ٦٨       | ١١٢     | ٢٣     | ١٨  | ٢٠   | ٢٥٧     |

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى مواقع وإصدارات البنوك المركزية الخليجية.

ومع بروز دور التقنية المالية المعاصرة شهدت ثلاث دول خليجية هي الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية سعياً متواصلًا لتكون كل منها مركزاً إقليمياً متميزاً فيها، عبر بناء قاعدة للبنية التنظيمية والتشريعية المناسبة لها من ناحية، ومن ناحية أخرى حفزت بنوكها المركزية قطاع البنوك والمؤسسات المالية فيها للتوائم مع التغييرات العميقة في بيئة وأنماط العمل المالي والمصرفي العالمي، وضرورات الاستجابة السريعة لمتطلبات عملاء البنوك وتطلعاتهم في الحصول على خدمات مصرفية رقمية، أسرع وأسهل، وأقل كلفة، وأكثر شمولية وأكثر أماناً. إلا أنها في نفس الوقت كانت تؤكد على أهمية الموازنة بين ثلاث قضايا مؤثرة في هذا المجال وهي: الاستقرار المالي وسلامة السوق، والكفاءة والمنافسة، وخصوصية البيانات وحماية المستهلك.

فشهدت السنوات (٢٠١٠-٢٠١٨) بوادر انتشار التقنية المالية فيها، إلا أن انعقاد المنتدى المالي لدول مجلس التعاون الخليجي للمدة (٢٠-٢١) / فبراير / ٢٠١٨ الذي استضافته مملكة البحرين، مثل انعطافة هامة في إقرار أهمية التحول نحو التقنية المالية، ويتضح ذلك بالإعلان الرسمي لافتتاح خليج البحرين للتكنولوجيا المالية في ختام المنتدى. وتأسس أول مركز للتقنية المالية الإسلامية والتنمية المستدامة في عام ٢٠١٨ أيضاً، والذي سمي بـ «المركز العالمي للتكنولوجيا المالية الإسلامية والمستدامة».

و سبق ذلك في مطلع شهر يناير ٢٠١٨ أعلن مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين عن توقيعها مع سوق أبوظبي العالمي، والمركز المالي الدولي في أبوظبي، على أول اتفاقية من نوعها

في المنطقة لتعزيز التعاون المشترك حول تطوير مجالات وتطبيقات التقنية المالية، والمساهمة في تحويل المنطقة لبيئة دعم متكاملة وحيوية لازدهار أعمال مؤسسات التقنية المالية، وخلال السنوات اللاحقة استمر الاهتمام المؤسسي الرسمي والخاص بقطاع التقنية المالية يتصاعد، ويعبر عن نفسه بمواقف ونشاطات وتشريعات متواصلة . وقد بلغ عدد شركات التقنية المالية المرخصة في البحرين حتى منتصف عام ٢٠٢٢ نحو (٩٠) شركة<sup>(١)</sup> .

وفي المملكة العربية السعودية أطلق البنك المركزي السعودي في شهر أبريل ٢٠١٨ مبادرة «فنتك السعودية» كإحدى مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠ والتي تهدف وبشكل أساسي إلى تحويل المملكة إلى مركز للتقنية المالية، وصولاً إلى بناء قطاع خدمات مالية يتميز بالتنوع والشمول. وبعد مرور عام على ذلك (في أبريل ٢٠١٩) تم تأسيس مركز فنتك السعودية في مركز الملك عبد الله المالي . وفي ٢٤ مايو ٢٠٢٢ صدر قرار مجلس الوزراء بالموافقة على اعتماد استراتيجية التقنية المالية والتي تضم ستة محركات تحول أساسية هي: إبراز هوية المملكة عالمياً، تعزيز الإطار التنظيمي، دعم القطاع المالي، وتوفير وتطوير الكفاءات البشرية، وتطوير البنية التحتية التقنية، وتعزيز التعاون المشترك على الصعيد المحلي والعالمي.

ثم توالى الإنجازات على الصعد التشريعية والمؤسسية والإشرافية خلال فترة وجيزة . وقد كان التقدم التقني والطلب المتغير على المنتجات المالية، والمنافسة في قطاع تقديم الخدمات المالية، بالإضافة إلى دعم الجهات التنظيمية، هي العوامل الرئيسية التي أسهمت في النجاحات المتحققة بقطاع التقنية المالية في المملكة، وقد رخص البنك المركزي السعودي لنحو (١٩) شركة تقنية مالية في مجالات خدمة المدفوعات، والتمويل الاستهلاكي الأصغر، ووساطة التأمين الإلكترونية لغاية عام ٢٠٢٢<sup>(٢)</sup> .

## ٢,٢: نشأة البنوك الرقمية في دول المجلس

شهدت المملكة العربية السعودية انطلاق أول بنك رقمي في دول مجلس التعاون الخليجي كضرع من بنك إقليمي قائم، وهو مصرفية ميم الرقمية في شهر يناير ٢٠١٥، وهي مجموعة خدمات مصرفية للأفراد تابعة لبنك الخليج الدولي، وتجمع مصرفية ميم بين الخدمات المصرفية الرقمية والتقليدية (الفروع) . وقد منحت مجلة (Global Banking and Finance Review) عام ٢٠١٩ جائزة «أفضل مصرف رقمي متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في المملكة العربية السعودية» .

(١) الموقع الإلكتروني لمصرف البحرين المركزي ، وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار <https://www.cbb.gov.bh/ar/fintech> .

(٢) مركز فنتك السعودية، -٢٠٢٢

وفي ٢٣ / يونيو/ ٢٠٢١ أعلن البنك المركزي السعودي عن حصول موافقة مجلس الوزراء على الترخيص لأول بنكين رقميين افتراضيين محليين، الأول: بنك اس تي سي الرقمي، وذلك عن طريق تحويل شركة المدفوعات الرقمية السعودية STC Pay (شركة تقنية مالية) لتصبح بنك رقمي محلي لمزاولة الأعمال المصرفية في المملكة.

أما البنك الرقمي الثاني الذي تم إشتهاره فهو البنك السعودي الرقمي، حيث تم منح ترخيص لتحالف عدد من الشركات والمستثمرين لتأسيس بنك رقمي محلي.

وفي ١٤ / فبراير/ ٢٠٢٢ وافق مجلس الوزراء السعودي بإصدار الترخيص لبنك رقمي ثالث تحت مسمى بنك، D360 وقد أنشأه تحالف يضم عدد من المستثمرين أفراد ومنشآت، وبمشاركة صندوق الاستثمارات العامة، وبقيادة شركة دراية المالية (وهي شركة تقنية مالية).

وفي مملكة البحرين تم إطلاق مصرفية ميم المنبثقة عن بنك الخليج الدولي عام ٢٠١٨، ثم تم إشتهار بنك «إلى» ila Bank، المنبثق عن مجموعة بنك ABC عام ٢٠١٩.

أما دولة الإمارات العربية المتحدة فقد أطلق فيها بنك المشرق، في الأول من أكتوبر/ ٢٠١٧، البنك الرقمي (المشرق نيو)، ثم توالى إطلاق بنوك رقمية أخرى خلال السنوات (٢٠١٧-٢٠٢٢) منها بنك دبي التجاري الرقمي CBD NOW، وإطلاق أول بنك رقمي للأعمال (E20)، بنك وي- او (Wio)، وبنك زاند الافتراضي (Zand)، و«بنك المارية»، والبنك الإسلامي الرقمي.

### ٣,٢: البيئة التنظيمية واشتراطات الترخيص للبنوك الرقمية

#### البيئة التنظيمية والتشريعية:

يعرف النظام البيئي للتقنية المالية FinTech Ecosystem بأنه عبارة عن مجموعة من العناصر أو المنظمات التي تعمل معاً للوصول إلى هدف مشترك يتمثل بتطوير واعتماد تقنيات التكنولوجيا المالية للارتقاء بالخدمات المالية والمصرفية، وأي خلل في أي منها يؤثر سلباً على البيئة كلياً أو جزئياً. وتوفر النظم البيئية للتقنية المالية حيزاً مثالياً ( صناديق حماية تنظيمية RegTech Sandbox) لشركات التقنية المالية لاختبار وفحص تأثيرات العمليات أو التقنيات الجديدة المبتكرة بمعزل عن غيرها<sup>(١)</sup>. أول من قام بتنظيمها هيئة السلوك المالي في المملكة المتحدة (FCA) عام ٢٠١٦، حيث عرفتها وحدة ابتكار المشروعات Project Innovate التابعة لها بأنها «مساحة آمنة يمكن لشركات التقنية المالية الداخلة فيها اختبار المنتجات والخدمات ونماذج الأعمال وآليات التسليم المبتكرة التي تعتمد عليها، دون تكبد جميع الآثار والتكاليف العادية التي تتعرض لها الشركات خارجها.

(١) Douglas W, ArnerJanos, . Ross P.(2017) ,» FinTech and RegTech in a Nutshell, and the Future in a (١) Sandbox», Research Foundation Briefs, July 2017, Volume 3 , Issue 4 ,p28.

وتستهدف تحقيق ثلاث أهداف رئيسية هي: خفض الوقت اللازم للتسويق، وتحسين الوصول إلى التمويل، وتشجيع الابتكار<sup>(١)</sup>.

وبشكل عام يتكون النظام البيئي للتقنية المالية من مجموعة عناصر، منها: التقنيات والأدوات الجديدة التي تمكن من الابتكارات، والشركات الناشئة التي تبتكر نماذج أعمال مبتكرة، وشركات الاتصالات والتقنية التي تنشئ البنية التحتية للتوزيع، ومؤسسات الحكومة والهيئات التنظيمية التي تحدد قواعد ونظم العمل مثل البنك المركزي، والمؤسسات المالية التي تتعاون مع الشركات الناشئة، والعملاء والمستخدمين الذين يستفيدون من الابتكارات، والمستثمرين، ومراكز الاحتضان والمسرعات التي تتيح كلاً من المساعدات المالية وتوفير المقرات والدعم اللوجستي للمبتكرين<sup>(٢)</sup>. فيما حدد آخرون خمس عناصر رئيسية للنظام البيئي للتكنولوجيا المالية، هي: الشركات الناشئة في مجال التقنية المالية، مطورو التقنية، الحكومات، العملاء الماليين، المؤسسات المالية التقليدية<sup>(٣)</sup>. كل من هذه العناصر يعمل بشكل مستقل وفقاً لنظمه وتشريعاته وأساليب إدارته، لكنها كمحصلة تتفاعل فيما بينها لتوفر لشركات التقنية المالية بيئة ديناميكية حاضنة. وعلى الرغم من أن هذه العناصر تمثل الإطار العام للبيئة التنظيمية للتقنية المالية حول العالم، إلا أن دول العالم تتباين في تنافسية وجاذبية هذه البيئة وكفاءتها وفعاليتها، وفقاً لكفاءة وفعالية المؤسسات أو العناصر المكونة لها

وعلى صعيد دول مجلس التعاون الخليجي، فقد دعمت حكوماتها شركات التقنية المالية، والبنوك الرقمية، ووجهت بنوكها المركزية إلى الاهتمام بها والسعي إلى توطينها في بلادها، والاستفادة من مزاياها، وإيجاد البيئة التنظيمية والتشريعية المناسبة لها، والاستعداد لخفض أية آثار سلبية أو تحديات يمكن أن يتعرض لها القطاع المالي والمصرفي جرائها. خاصة وأنها مراكز مالية وتجارية رائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتبنى الانفتاح والعولمة، وتسابق الزمن كي تكون وجهات جاذبة للاستثمار الأجنبي، ورواد الأعمال من خلال بنيتها التحتية القوية، وتشريعاتها الحافزة، ونظمها المرنة، واعتماد مؤسساتها الحكومية والخاصة للتقنيات الرقمية المتقدمة. وتعد توطين شركات التقنية المالية جزءاً من خطط دولها لتنويع مواردها الاقتصادية. ولعبت البنوك المركزية، وهيئات أسواق المال في دول المجلس الدور الأكبر في احتضان شركات التقنية المالية، وتوجيه الشركات المالية والبنوك ضمن قطاعاتها المالية والمصرفية لتبني التقنية المالية، وتحفيز إنشاء البنوك الرقمية خارجها.

(١) Andrew Moyle & Fiona Maclean. (2016), «World-First Regulatory Sandbox Open for Play in the UK,» Latham & Watkins (9 May): 1

(٢) Yazici, Selim (2019) «The Analysis of FinTech Ecosystem In TURKEY», Journal of Business, Economics and Finance -JBEF, (8)4, 190

(٣) Albarrak, M & Sara Alokley. (2021) «FinTech: Ecosystem, Opportunities and Challenges in Saudi Arabia» Journal of Risk and Financial Management, (14)10, p7

تعد مملكة البحرين المركز المالي والمصرفي الأقدم في منطقة الخليج العربي، والأكثر تفاعلاً مع المستجدات المالية والمصرفية والتقنية العالمية، فقد لعب كل من مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين، ومصرف البحرين المركزي أدواراً مؤثرة في جذب واستنبات التقنية المالية، عبر بناء البيئة التنظيمية الداعمة للابتكار في قطاع الخدمات المالية، فقد أنشأ المصرف وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار للقيام بأبحاث السوق حول الابتكارات التي تحدث في القطاع المالي، ووضع الاستراتيجيات المناسبة للاستفادة الفعالة من التقنية المالية . وفي شهر مايو ٢٠١٧، أصدر مصرف البحرين المركزي إطار عمل البيئة الرقابية التجريبية (Regulatory Sandbox Framework) حيث تقوم وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار بفحص طلبات الانضمام للبيئة الرقابية التجريبية للتقنية المالية، والعمل على إدارة العملية الرقابية للطلبات التي تم الموافقة عليها . وتحليل ودراسة الخدمات أو المنتجات الجديدة أو المبتكرة التي يتم احتضانها أو توفيرها من قبل شركات مرخصة من قبل المصرف أو من قبل شركات من المزمع أن يتم ترخيصها من قبل المصرف . فتم إطلاق البيئة الرقابية التجريبية، ثم إطلاق منصة FinHub 973 التي تُعد أول مختبر رقمي شامل للتقنية المالية في منطقة الشرق الأوسط، وتم تدشينها في ٢٠ / أكتوبر / ٢٠٢٠ حيث تهدف إلى تحفيز الابتكار وتشجيع المنافسة وتوليد الأفكار وإيجاد حلول رقمية تحويلية في مجال التمويل لصالح القطاع المالي والمصرفي والاقتصاد والمجتمع ككل<sup>(١)</sup> . ولأهمية التشريعات المصرفية في خلق البيئة التنظيمية المواتية لتوطين شركات التقنية المالية قام مصرف البحرين المركزي بإصدار العديد من التشريعات المتعلقة بالتقنية المالية، مثل التشريعات المتعلقة بالأصول المشفرة، والتشريعات المتعلقة بالاستشارات الإلكترونية وغيرها ، ليضاف إلى ماتم تحقيقه من تعديلات عديدة على التشريعات المالية والمصرفية، أهمها التعديل الخاص بالحوسبة السحابية، حيث أن البحرين أول دولة في المنطقة سمحت للمؤسسات المالية بأن تستخدم الحوسبة السحابية بشكل كامل . وفي السادس من يناير ٢٠٢٢ أعلن مصرف البحرين المركزي، عن الانتهاء بنجاح من اختبار الدفع عن طريق منصة أونكس من جي بي مورجان «Onyx by JP Morgan Coin System»، الذي يعد أول اختبار من نوعه لنظام JP Morgan Coin في الشرق الأوسط .

كما تضمنت استراتيجية البحرين لتطوير الخدمات المالية للسنوات (٢٠٢٢-٢٠٢٦) العديد من المبادرات التي تعزز البيئة المالية للمملكة وترتقي بشركات التقنية المالية، وتوطين البنوك الرقمية، وتشجيع الابتكار وإتاحة الفرص الجديدة للشركات غير المصرفية لتطوير أنظمة المدفوعات والتسويات، إلى جانب توفير خدمات رقمية منخفضة الكلفة . وبنفس الوقت تؤمن للمستخدمين الأفراد أو المؤسسات خدمات سريعة وآمنة.

(١) مصرف البحرين المركزي، ٢٠٢٢

أما المملكة العربية السعودية فقد بذلت حكومتها جهوداً مميزة لجذب واستنبات التقنية المالية في المملكة، بدءاً من إنشاء البنك المركزي السعودي للبيئة التجريبية لئتمك للشركات الناشئة تجريب منتجاتها وإكسابها القدرة على المنافسة، واختبار حلولها الرقمية الجديدة . وتشمل الخدمات والمنتجات التي يتم اختبارها أو التي اجتازت مرحلة الاختبار بنجاح: المحافظ الإلكترونية والتحويلات من نظير إلى نظير والإقراض والتحويلات الدولية المباشرة، ويوجد حالياً أكثر من (٢٦) حلاً يخضع لاختبار البيئة التجريبية التشريعية للبنك المركزي السعودي<sup>(١)</sup> . كما تم إنشاء فنتك السعودية بمبادرة أطلقها البنك المركزي السعودي بالشراكة مع هيئة السوق المالية في إبريل ٢٠١٨ ، كأحدى مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي الهادفة إلى تحويل المملكة إلى مركز للتقنية المالية . وتم تأسيس مركز فنتك السعودية في مركز الملك عبد الله المالي عام ٢٠١٩ تحقيقاً للشمول المالي، وتوسيع المعاملات المالية الرقمية، وتمكين المستثمرين من الاستثمار في إنشاء شركات التقنية المالية، مع الحرص على انسجامها وتوافقها مع متطلبات بيئة الأعمال المالية والمصرفية الإسلامية، واتباع أساليب تضمن توظيف التقنية المالية لصالح المجتمع والاقتصاد . وفي مطلع شهر يناير ٢٠٢١ أعلن البنك المركزي السعودي عن إصدار «سياسة المصرفية المفتوحة»<sup>(٢)</sup> كما تم إقرار العديد من اللوائح التنظيمية والتشريعية، وتأهيل البنية التحتية المالية والمصرفية، وإطلاق أداة تقييم المسار التشريعي لشركات التقنية المالية، ومبادرة فنتك السعودية لدعم أبحاث التقنية المالية . كما قام البنك المركزي السعودي بإنشاء مسرعة التقنية المالية بهدف احتضان ودعم المبادرات والمؤسسات الفتيية في قطاع التقنية المالية، وغيرها من المبادرات والإجراءات الهادفة إلى تعزيز النظام البيئي للتقنية المالية في المملكة .

#### اشتراطات دول المجلس لإنشاء بنوك رقمية

لأجل تنظيم إطلاق البنوك الرقمية فقد وضعت البنوك المركزية والجهات التنظيمية الأخرى في دول مجلس التعاون الخليجي، معايير واشتراطات تنظيمية انطلاقاً من دورها الرقابي والإشرافي، فمثلاً أصدر البنك المركزي السعودي في فبراير ٢٠٢٠ مجموعة من الإرشادات والمعايير الإضافية لطلب منح الترخيص للبنوك الرقمية إلى جنب المعايير والاشتراطات العامة التي يفرضها البنك المركزي على إنشاء البنوك التقليدية. وقد تضمنت أن يتخذ البنك الرقمي شكل شركة مساهمة محلية ، وأن يتوافر لدى المؤسسين خبرة ومعرفة في مجال القطاع المالي، وخبرة ومعرفة مناسبة ذات صلة بالتقنية، ويمتلك المؤسسون الأهلية والقدرة والملاءة المالية لدعم تأسيس البنك الرقمي، وأن يكون لديهم فريق متخصص من ذوي الخبرات المالية

(١) البنك المركزي السعودي، ٢٠٢٢ -

(٢) البنك المركزي السعودي، ورقة سياسة المصرفية المفتوحة ٢٠٢١ . -



والتقنية، وذلك لمناقشة الجوانب ذات العلاقة بالطلب المقدم . كما أوجبت على المتقدمين للحصول على الترخيص إرفاق خطة عمل واضحة تغطي بحد أدنى خطة البنية التحتية لتقنية المعلومات والتقنيات المبتكرة التي سيتم طرحها، والتوقعات المالية للبنك الرقمي المطلوب تأسيسه، والفئة المستهدفة، والمنتجات والخدمات المقترحة بما يتفق مع الفئات المستهدفة. مع تقديم خطة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، وخطة التقييم الداخلي لكفاية السيولة مع طلب الترخيص للبنك . ومما ينبغي الإشارة إليه أن الإرشادات تضمنت أيضاً التأكيد على خضوع البنوك الرقمية للمتطلبات الاحترازية ذاتها التي تخضع لها البنوك التقليدية، وأن تتميز الحلول التقنية لدى البنك الرقمي بالوصول السهل والسريع إلى المعلومات بشكل دقيق وكامل لتمكين البنك المركزي من أداء مهامه الإشرافية والرقابية.

أما مملكة البحرين فإنها تعتمد لقبول الترخيص للبنوك الرقمية ذات الاشتراطات التي تطبقها على البنوك التقليدية.

## ٤،٢ : المزايا التي يمكن أن تحققها البنوك الرقمية في دول المجلس

### ١- تحفيز البنوك القائمة على اعتماد التقنيات الرقمية.

مع تنامي التقنية المالية وتحول البنوك الرقمية إلى ظاهرة مصرفية عالمية جديدة، وتزايد إقبال عملاء الخدمات المصرفية عليها . فقد أصبحت البنوك بدول مجلس التعاون الخليجي، لاسيما بعد تداعيات جائحة كورونا، تتسابق فيما بينها لطرح المزيد من خدماتها المصرفية الرقمية، وتقديم الحوافز لمستخدميها، واعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي وأتمتة العمليات لتطوير أدائها، مستهدفة الحصول على ميزة استراتيجية، أو لأنها مدركة أن القيام بذلك أصبح ضرورة استراتيجية لوجودها في السوق، أو كلاهما، كما حصل مع أغلب البنوك في العالم<sup>(١)</sup>، الأمر الذي زاد من حجم الاستثمارات التي يخصصها القطاع المصرفي للتطور الرقمي، وتقديم القسم الأكبر من خدماتها عبر المنصات الرقمية المصرفية المتكاملة لكسب رضا عملائها . واعتماد العديد من المبتكرات الحديثة لتحسين خدماتها المصرفية كاعتماد القياسات الحيوية مثل الصوت وبصمات الأصابع لسهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية من خلال الأجهزة المحمولة أو أجهزة الحاسوب أو أجهزة الصراف الآلي، بحيث تكون أكثر ذكاء واستجابة لمتطلبات العميل . كما سعى قسم منها إلى تحويل نمط عملياتها من مجرد بيع المنتجات والخدمات المصرفية إلى العملاء إلى نمط تقديم المنتجات والخدمات والاستشارات المالية معاً، ومعاملة كل عميل على أنه حالة خاصة لها متطلباتها وينبغي التعامل معها بأسلوب وآلية ليس بالضرورة أن تنطبق على عميل آخر . كما سعت البنوك إلى

(١) Eyup Kahveci , Bert Wolfs .“Digital banking impact on Turkish deposit banks performance” Banks and Bank Systems, 13(3),2018 ,p.48.

تحديث ورقمنة البنية التحتية للمكاتب الخلفية وتعزيزها بالروبوتات للتعامل مع المهام المتكررة مثل طلبات البيانات من المراجعين الخارجيين وروبوتات تصحيح أخطاء التنسيق والبيانات الخاصة بتحويل الأموال وغيرها من المهام .

فضلاً عن ذلك فإن الترخيص للبنوك الرقمية في دول المجلس يحفز البنوك الخليجية القائمة أن تنشأ فروع رقمية، وبلاستفادة من قاعدة عملائها يمكن أن تحقق نجاح أسرع لهذه التجربة، ورضا أكبر لدى عملائها . و أن ذلك قد يعزز تنافسية البنوك الوطنية الخليجية في ظل سعي الكثير من البنوك الأجنبية إلى الدخول لسوقها، والتي قد تجد أن أيسر الطرق وأقلها كلفة للتوسع فيها يتمثل في تأسيس بنوك رقمية اعتماداً على إمكاناتها التقنية في مراكزها الرئيسية، ومن هنا يمكن لها أن تتوسع بصورة أسرع على حساب البنوك الخليجية<sup>(١)</sup> .

بالإضافة إلى أن إنشاء البنوك الخليجية لفروع رقمية يبسر لها التوسع خارجياً حيث يميل العملاء غالباً إلى المصارف الأكثر وجوداً حول العالم بما يعزز لديهم الوثوقية ويسهل المبادلات . وكمثال على أثر البنوك الرقمية على البنوك التقليدية نجد أن بنك أبوظبي الأول (في دولة الإمارات العربية المتحدة) قام برقمنة أغلب نشاطاته، بحيث أن نسبة ٨٥٪ من معاملاته في الربع الأول من عام ٢٠٢١ أجريت رقمياً . وفي المملكة العربية السعودية، زاد عدد العملاء الرقميين لبنك الراجحي من (٩، ١) مليون عميل في عام ٢٠١٦ إلى (٩، ٧) مليون عميل عام ٢٠٢٠ . فيما أنجز بنك قطر الوطني حوالي ٤١٪ من المعاملات عبر القنوات الرقمية عام ٢٠٢١<sup>(٢)</sup> .

## ٢- المزايا والوفورات التي تحققها للعملاء

إلى جانب ما تحققه البنوك الرقمية من سرعة وسهولة ورخص نسبي، وتميز وخصوصية في الحصول على الخدمات المالية من قبل العملاء ، فإنها توفر قدراً ممتازاً من الأمان، خاصة وأن عنصر الأمان يعد في مقدمة اهتمامات عملاء البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي، ويتضح ذلك من خلال اعتماد البنوك الرقمية بروتوكولات أكثر ابتكاراً وأماناً من الناحية التقنية، مقارنةً بالعديد من البنوك التقليدية، والبحث عن أفضل الطرق عالية التقنية للمصادقة داخل التطبيق والدفع، كالتحقق من الهوية بالتعرّف إلى الوجه، ومسح بصمات الأصابع، والتعرف إلى الصوت، فضلاً عن تنفيذ جميع التزاماتها تجاه الهيئات المصرفية التنظيمية، التي منحها الترخيص بما يمنحها مستوى عالي من الأمان، ويحقق رضا عملائها . كما أن البنوك الرقمية توفر لعملائها خاصة من المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ورواد الأعمال والمبتكرين من الشباب ممن لا يملكون الملاء المالية والضمانات الكافية فرصاً ميسرة للحصول على التمويل

(١) صلاح فهد الشلهوب، «ما الذي ستضيفه البنوك الرقمية للقطاع المالي؟»، مقال منشور في صحيفة الاقتصادية الصادرة في المملكة العربية السعودية، عدد يوم ٢٧/نوفمبر/٢٠٢١ . . ٢٠٢١

(٢) IBS Intelligence Research.(2019) "Emerging Trends in Digital Banking" whitepaper .p17

المناسب وبأساليب متعددة .

### ثالثاً: فرص وتحديات البنوك الرقمية في دول المجلس

#### ١،٣- الفرص المتاحة للبنوك الرقمية

لا ريب أن العامل الأساس لنجاح وتمكين البنوك الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي يتمثل في دعم واحتضان حكومات دول المجلس لها، بهدف مواكبة دولها للتطورات المالية والتقنية العالمية، والحصول على موقع إقليمي ودولي متقدم فيها، واستفادة مجتمعاتها من الوفورات المالية والاقتصادية التي تحققتها، وأن ذلك ينسجم مع استراتيجياتها الاقتصادية، فمثلاً من أبرز أهداف رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ الوصول بحجم المدفوعات الإلكترونية إلى ٧٠٪ من إجمالي المدفوعات المالية بالمملكة وأن يصبح لدى ٨٠٪ من مواطني المملكة ممن بلغ سن الرشد حسابات بنكية بحلول ٢٠٣٠. مما يتيح للبنوك الرقمية وشركات التقنية المالية عموماً فرصاً كبيرة للنمو والتوسع. كما أن استراتيجية تطوير قطاع الخدمات المالية لمملكة البحرين للسنوات ٢٠٢٢-٢٠٢٦، أكدت على أهمية التوسع باستخدام منتجات التقنية المالية والبنوك الرقمية في إطار رفع مساهمة القطاع المالي في الناتج المحلي الإجمالي من ١٧٪ عام ٢٠٢١ إلى ٢٥٪ نهاية عام ٢٠٢٦ عبر المزيد من الجذب والتوظيف لشركات التقنية المالية والبنوك الرقمية<sup>(١)</sup>

علاوة على ذلك يوجد العديد من الفرص الملائمة لتمكين البنوك الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي وأهمها:

#### ١- ارتفاع نسبة تحويلات العمالة الوافدة إلى بلدانها

تشكل العمالة الوافدة النسبة الأعلى في هيكل القوى العاملة في جميع دول مجلس التعاون الخليجي، فقد أظهرت بيانات رسمية عام ٢٠٢٠ أن أكثر من ثلثي العمالة في دول مجلس التعاون (٢، ٦٩٪) هي عمالة أجنبية وافدة، نحو (١٧) مليون عامل<sup>(٢)</sup>. وهؤلاء يحولون جل دخلهم إلى بلدانهم الأصلية، حيث بلغت تحويلاتهم نحو (١١٣) مليار دولار عام<sup>(٣)</sup> ٢٠١٩. ومعيارهم الرئيس لاختيار البنك أو الشركة المالية التي يحولون من خلالها يتمثل بانخفاض رسوم التحويل، وهنا يمكن للبنوك الرقمية التنافس مع شركات التقنية المالية المتخصصة بتحويل الأموال، ومع البنوك القائمة بتقديم باقة من الخدمات الأقل كلفة، والأكثر سرعة، لهذه الشريحة من عملاء القطاع المالي والمصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي.

(١) مصرف البحرين المركزي- استراتيجية تطوير قطاع الخدمات المالية (٢٠٢٢-٢٠٢٦)، ص ٤

(٢) مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٠

(٣) موقع العربية نت، ٢٠٢٠-

فقد أكد على ذلك تقرير صادر عن مركز فنتك السعودية ٢٠٢٠ بالنص «ومما يدعم البنوك الرقمية حجم التحويلات المالية في المملكة والذي يعتبر ثاني أكبر سوق للتحويلات في العالم بقيمة (٣٠) مليار ريال ، وبحجم سوق إلكتروني يبلغ (٢٨,٨) مليار ريال، بالإضافة إلى الزيادة الكبيرة في عمليات المدفوعات الإلكترونية من إجمالي المدفوعات»<sup>(١)</sup>. وقد أظهر تقرير نتائج المسح الوطني للتقنية المالية في المملكة العربية السعودية لعام ٢٠٢١، أن ٦٥٪ من الأفراد والشركات تبحث عن حلول التقنية المالية التي تساعدهم على تسديد المدفوعات وتحويل الأموال بشكل أسرع وأرخص وأسهل ، الأمر الذي يوفر فرصة سانحة للبنوك الرقمية لسد هذه الفجوة في الخدمات المالية.

## ٢- انخفاض نسبة تمويل البنوك للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

أوضح تقرير صادر عن البنك الدولي منتصف عام ٢٠٢١ بعنوان «المنافسة في إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي»، إن الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) تلعب دوراً هاماً في استراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة بدول مجلس التعاون الخليجي، وقدر عددها بنحو (٦٧٥) ألف شركة صغيرة ومتوسطة رسمية تشغل نسبة ٢٥٪ من العمالة بدول المجلس<sup>(٢)</sup>.

وأشار البنك الدولي، إلى أن نسبة ٩٠٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة موجودة في السعودية ، ونسبة ٥٪ في الإمارات، فيما تتوزع الـ ٥٪ المتبقية بين الدول الخليجية الأخرى. ويعد الحصول على التمويل هو المشكلة الرئيسة التي تواجهها ، حيث تنظر البنوك إلى تمويلها على أنه عالي المخاطر، مما يجعلها تضع فوائد إقراض مرتفعة، وتتجاوز ١٠٪ غالباً . وأن ما يقرب من ١١٪ فقط من هذه الشركات لديها إمكانية الوصول إلى الائتمان، ونحو ٤٠٪ منها تدرك صعوبة الحصول على التمويل المصرفي . وتعد نسبة القروض الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة منخفضة جداً، حيث يبلغ متوسط نسبتها من إجمالي قروض البنوك في دول المجلس ٢٪ مقارنة بنسبة ١٣٪ في منطقة الشرق الأوسط خارج منطقة دول مجلس التعاون . وحيث إن من الأهمية بمكان تيسير نفاذ المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل المناسب والتي فشلت البنوك بشقيها التقليدي والإسلامي من تحقيقه ، فذلك يمثل فرصة مواتية للبنوك الرقمية للتوسع والانتشار وكسب المزيد من العملاء من خلال قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة .

## ٣- طول مدة فتح حساب بنكي للشركات الصغيرة ورواد الأعمال

من التحديات المصرفية التي يواجهها رواد الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي طول

(١) فنتك السعودية، ٢٠٢٠.

(٢) W dlroB ,knaB 1202

مدة فتح حساب بنكي لشركاتهم الصغيرة ، ففي دراسة ميدانية أجرتها غرفة تجارة دبي بالتعاون مع وزارة الاقتصاد بدولة الإمارات العربية المتحدة عام ٢٠١٩ ، حول أبرز التحديات المصرفية التي تواجهها الشركات الجديدة والناشئة ، يرى قرابة ٦٥٪ من رواد الأعمال المشاركين في الاستطلاع أن الخدمات المصرفية تمثل التحدي الأول بالنسبة لهم ، حيث يستغرق فتح حساب مصرفي فترة طويلة تصل أحياناً إلى ثلاثة أشهر ( غرفة تجارة دبي، ٢٠١٩ ) . كما أن دراسة أخرى أعدتها شركة ( منصة ) Hub71 التقنية ، أظهرت أن متوسط المدة المستغرقة للشركة الناشئة لفتح حساب مصرفي في دولة الإمارات هو ( ٦٣ ) يوماً . كما أظهرت الدراسة أن ٣٠٪ من الشركات الناشئة ليس لديها حسابات مصرفية ، الأمر الذي يدفع هذه الشركات إلى القيام بعملياتها اليومية من خلال البنوك الأجنبية التي لا تتخذ من دولة الإمارات مقراً لها ، مما يكبدها رسوماً تخضع لأسعار صرف أجنبي مرتفعة ، ويؤدي في الوقت نفسه إلى تفويت فرص على البنوك في دولة الإمارات<sup>(١)</sup> . ولا تختلف بقية دول المجلس عن دولة الإمارات في ذلك . مما يتيح فرصة سانحة للبنوك الرقمية وما توفره من تسهيلات للشركات الناشئة في الإحلال محل البنوك القائمة في فتح الحسابات وتوفير القروض المناسبة .

#### ٤- ارتفاع نسبة الشباب من إجمالي عدد السكان

تشير إحصائيات دول مجلس التعاون الخليجي إلى أن نسبة ( ٣ ، ٧٨٪ ) من القوى العاملة في دول المجلس عام ٢٠٢٠ تقع أعمارهم بين ( ٢٥-٤٩ ) سنة . ضمن الفئة المنتجة والنشطة اقتصادياً من السكان ، ويبلغ عددهم نحو ( ٢ ، ٢٨ ) مليون نسمة<sup>(٢)</sup> . وهذه حقيقة مقلقة بالنسبة للبنوك التقليدية ، إلا أنها محفزة للبنوك الرقمية وهي أن جيل الشباب ( جيل الألفية ) لا يمتلك نفس العلاقة الموروثة مع البنوك التقليدية كما تفعل الأجيال الأكبر سناً ، لا بل إنهم في سعي متواصل لاكتشاف كل ما هو جديد .

#### ٥- ارتفاع نسبة استخدام الهواتف الذكية

تعد دول مجلس التعاون الخليجي من أكثر دول العالم استخداماً للهواتف الذكية في العالم ، فمثلاً وفقاً لدراسة أجرتها شركة «غوجل» منتصف عام ٢٠٢١ ، أن لدى سكان دولة الإمارات العربية المتحدة البالغ عددهم ( ٢ ، ٩ ) مليون نسمة ، أعلى نسبة انتشار لاستخدام الهواتف الذكية في العالم ، فيما تشير إحصائيات الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء في الإمارات العربية المتحدة لعام ٢٠٢١ ، أن ما يزيد عن ٩٠٪ من سكان دولة الإمارات والبحرين والمملكة العربية السعودية وقطر يستخدمون القنوات المصرفية الرقمية للخدمات المصرفية عبر الإنترنت من

(١) Bear, Joshua (2020) "Whitepaper – Rethinking Banking for Startups". Hub71 Collaborates with UAE Banks, 23 June ,p16

(٢) المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، ٢٠٢١

خلال الهاتف المحمول<sup>(١)</sup>. ومما يسر ذلك أن متوسط الدخل مرتفع في دول المجلس، مما يمكن المواطنين والمقيمين من شراء الهواتف الذكية الجديدة باستمرار، حيث يواصل مصنعوا الأجهزة المحمولة إطلاق إصدارات أحدث من هواتفهم وأنظمة التشغيل الخاصة بهم بشكل مستمر.

## ٣،٢: تحديات البنوك الرقمية في دول المجلس

تواجه البنوك الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي العديد من التحديات منها ماهو ناجم عن بيئتها الاقتصادية والاجتماعية، ومنها ما تشترك به مع العديد من دول العالم فيما يلي أبرزها:

### المنافسة مع بنوك تقليدية متمكنة

من التحديات التي تواجه البنوك الرقمية الجديدة أنها تواجه بنوك تقليدية راسخة القدم في السوق، حيث مضى على أغلبها عدة عقود من الزمن، ولها علامة تجارية موثوقة ومعترف بها محلياً وإقليمياً، وعالمياً، وتمتلك موارد بشرية ذات خبرات متراكمة، ولديها قاعدة عملاء كبيرة، ولها علاقات اجتماعية طويلة ومصالح متبادلة مع كبار العملاء، وبالتالي فإن فرصة اختراق عملائها من قبل البنوك الرقمية محدودة. فمثلاً أظهر تقرير نتائج المسح الوطني للتقنية المالية بالمملكة العربية السعودية لعام ٢٠٢١ إلى أن ٩٠٪ من عملاء البنوك القائمة يتقنون بعلاقتهم بالبنك الذي يتعاملون معه، وأن نسبة ٨٤٪ من العملاء يعتقدون أنهم يحصلون على خدمات عالية الجودة من البنوك القائمة، وأن نسبة ٨٣٪ من العملاء راضين عن أداء بنوكهم<sup>(٢)</sup>.

### ٢- أثر الشركات العائلية

إن الصفة الغالبة للشركات في دول المجلس أنها شركات عائلية، وذات روابط اجتماعية - اقتصادية راسخة تمتد إلى القطاع المصرفي<sup>(٣)</sup>، ومن الصعب أن تغير خياراتها المصرفية، وتحول قيم مؤثرة من موجوداتها في البنوك القائمة إلى البنوك الرقمية الجديدة.

### ٣- الوازع الديني

قطاع واسع من المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي يتعاملون مع البنوك الإسلامية منطلقين من وازع شرعي، ومن ثم فإن من الصعب أن يغيروا خياراتهم ويتحولوا نحو بنوك رقمية

(١) الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء في الإمارات العربية المتحدة، تقرير حول التطور الرقمي بدولة الإمارات لعام ٢٠٢١، ص ٢٢.

(٢) مركز فنتك السعودية، ٢٠٢١.

(٣) د. أسعد حمود السعدون، «نحو رؤية واقعية للشركات العائلية في دول مجلس التعاون الخليجي»، بحث منشور في وقائع ملتقى: الشركات العائلية ودورها في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، الذي عقدته المنظمة العربية للتنمية الإدارية، في قطر (٧-٥) / يناير ٢٠٠٤، ص ١٢٤.

افتراضية لم يحسم الرأي الشرعي حولها.

#### ٤- انفتاح البنوك التقليدية على التقنية المالية

إن أغلب البنوك بدول مجلس التعاون الخليجي بنمطها التقليدي والإسلامي قد باشرت بالانفتاح على التقنية المالية ولو بخطوات خجولة، وأجرت تحسينات في قسم من خدماتها المصرفية ونماذج أعمالها واعتمدت الرقمنة في عدد من نشاطاتها. وتحاول تضيق الفجوة بين كفاءة خدماتها وكفاءة الخدمات التي تقدمها البنوك الرقمية، فمثلاً في دولة الإمارات أطلق بنك الإمارات الوطني خدمة الدفع من شخص لشخص P2P بالهاتف المحمول، وأطلق بنك رأس الخيمة خدمة السحوبات النقدية بدون كارت، وغيرها من الخدمات المصرفية. الأمر الذي يجعل أغلب عملائها يتمسكون بها حفاظاً على استقرارهم وأمنهم المالي. وقد أظهرت الدراسات، ارتفاع نسبة المستخدمين للقنوات المصرفية الإلكترونية الرقمية للبنوك في الإمارات إلى ٩٠٪ من إجمالي عملاء البنوك. حيث أن النسبة الأكبر من المواطنين والمقيمين في الدولة يستخدمون الهواتف المحمولة لإنجاز معاملاتهم المصرفية. والأمر نفسه في مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية.

#### ٥- الارتباط المؤسسي

إن أغلب عملاء البنوك في دول المجلس يرتبطون بعلاقة مؤسسية معها، حيث إن الكثير إن لم يكن جميع الوزارات والشركات العامة والخاصة توجه العاملين فيها إلى فتح حسابات بينوك محددة، لها تعاملات معها، وفيها حسابات الوزارة أو الشركة، ويتم تحويل رواتبهم وأجورهم من خلالها. مما يجعل تغيير البنوك أمراً غير جذاب لعملائها.

#### ٦- انخفاض نسب التكلفة إلى الدخل في البنوك التقليدية

إن العديد من بنوك التجزئة الرائدة في دول المجلس تتمتع بنسب تكلفة إلى الدخل تتراوح بين (٣٠-٣٥) ٪ مقارنة بنسبة ٤٥٪ أو أكثر في معظم الأسواق المتقدمة. وتمتلك البنوك الخليجية الحالية ودائع منخفضة التكلفة بسبب التوجه نحو الخدمات المصرفية الإسلامية<sup>(١)</sup>، مما يعزز من منافستها وتفوقها على البنوك الرقمية وبأنها أكثر أماناً وأقل مخاطرة للعملاء من وجهة نظر.

#### ٧- المخاطر الأمنية

على الرغم من أن البنوك الرقمية تضع الأمن في مقدمة أولوياتها، وأن أنظمتها المصرفية مصممة بحيث تكون غير قابلة للاختراق تقريباً، حيث تعتمد بروتوكولات أكثر ابتكاراً وأماناً من الناحية التكنولوجية، مقارنةً بالعديد من البنوك التقليدية، فهي تعتمد الطرق عالية التقنية

(١) صحيفة الرأي الكويتية - تقرير عن الخدمات المصرفية الرقمية بدول المجلس منشور بعدد يوم ١٣ / نوفمبر / ٢٠٢١ .

للمصادقة داخل التطبيق والدفع، كالتحقق من الهوية بالتعرّف إلى الوجه، و الصوت ومسح بصمات الأصابع، علاوة على تغطية معظم البنوك الرقمية من قبل الهيئات التنظيمية الحكومية، ما يضيف مستوى آخر من الأمان، ويخلق مزيد من رضا العملاء، إلا أن الأمان يبقى أحد أهم التحديات التي تواجه المسوقين للبنوك الرقمية بسبب المخاوف المتأصلة لدى الناس والمرتبطة بالخدمات المصرفية عبر الإنترنت، كالهجمات الإلكترونية والأنشطة الاحتيالية. لكن غالباً لا يدرك المستخدمون أن عاداتهم على الإنترنت هي أيضاً قد تكون السبب الرئيس في تعرضهم للخطر<sup>(١)</sup>.

وبشكل عام يتميز مواطنوا دول المجلس بحساسيتهم العالية تجاه المخاطر الأمنية التي ترافق العمل المصرفي الرقمي والتي منها مخاطر عدم التأمين الكافي للنظم والمتعلقة بعدم توفير وسائل الأمن الكافية لنظم حسابات المصرف مما يتيح إمكانية اختراق واستغلال بيانات العملاء من قبل أشخاص غير مرخص لهم بذلك، ويشمل ذلك الاحتيال في تطبيقات الهاتف المحمول، الذي قد يحدث عندما يقوم المحتالون بإنشاء تطبيقات وهمية للهاتف المحمول، واحتيال الهوية بتجميع البيانات الشخصية، وعمليات النصب التي تستهدف الابتزاز المالي، وقد تحدث «عند إجبار العميل على تحويل أمواله إلى حساب يسيطر عليه محتال بحجة أن هذه الأموال موجهة إلى مستفيد شرعي»<sup>(٢)</sup>. وتشير بعض الدراسات إلى تعرض حوالي ٢٢٪ من مستخدمي الخدمات المصرفية الرقمية للهجوم من قبل Zbot، وهو البرنامج الخبيث المصرفي الأكثر شيوعاً. علاوة على ذلك هاجم فيروس CliptoShuffler حوالي ١٥٪، و Emotet - ما يقرب من ١٤٪ من مستخدمي الكمبيوتر<sup>(٣)</sup>.

### القضايا الفنية

يمكن أن يؤثر استقرار الإنترنت وكفاءته، أو الأعطال التي تتعرض لها أبراجه وشبكاته على القدرة للوصول إلى حسابات العملاء في البنوك الرقمية. ومن الممكن أن تتعرض خوادم البنوك الرقمية للتوقف المتعمد والعرضي. فيمثل ذلك تحدياً حيث لا يقتصر الأمر على عدم قدرة المستخدمين على سداد المدفوعات أو إجراء المعاملات فحسب، بل تبدأ أيضاً المخاوف بشأن أمان البيانات والأموال في الظهور<sup>(٤)</sup>، الأمر الذي يمكن أن يحد من ثقة العملاء بالبنوك الرقمية.

(١) Sheila Mitham, 5 Issues and Challenges in the Online Banking Sector», Inbound FinTech (١) company , Published on October 29, 2021 under Digital Marketing FinTech Trend . <https://blog.inboundfintech.com>

(٢) الموقع الإلكتروني لبوابة الشمول المالي من أجل التنمية- FinDev, <https://www.findevgateway.org/ar/about> findev بدون تاريخ

(٣) <https://safeatlast.co/blog/online-banking-statistics>

(٤) Leon Perlman & Michael Wechsler ,» Mobile Coverage and its Impact on Digital Financial Services»,Regulatory Research, Columbia Institute for Tele-information, Columbia University, New York.2020:P32



## ٧-الموارد البشرية الكفوءة

على الرغم من أن البنوك الرقمية ، وشركات التكنولوجيا المالية تحتاج عدد قليل من الموارد البشرية مقارنة بالبنوك التقليدية ، إلا أن لمواردها البشرية مميزات ومستوى راقى من المهارات التقنية والمالية الجديدة، والمتنامية، مثل: مهارات تطوير الأعمال ، ومهارات ذكاء الأعمال، ومهارات الامتثال/ مكافحة غسل الأموال، ومهارات الأمن السيبراني، ومهارات علم البيانات والتحليلات، ومهارات تعلم الآلة/ الذكاء الاصطناعي، ومهارات تطوير المنتجات، ومهارات إدارة المشاريع، ومهارات هندسة البرمجيات، ومهارات تصميم واجهات المستخدم (UI) وتجربة المستخدم (UX) وغيرها من المهارات التي يشهدها قطاع البنوك الرقمية والتقنية المالية و تتميز بالديناميكية والتطور السريع . ولا تزال دول المجلس تفتقر لها ، وأن النظام التعليمي لا يزال قاصراً في توفير الأعداد الكافية منها . فقد أظهرت نتائج المسح الوطني للتقنية المالية الذي أجرته فنتك السعودية أن نسبة ٨٨٪ من شركات الخدمات المالية ذكروا أن إيجاد المهارات المناسبة للتوظيف يعد أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها هذه الشركات (١).

### الخاتمة

#### أولاً: الاستنتاجات

إن الإقبال الكبير على البنوك الرقمية في دول العالم المختلفة يعود إلى المزايا العديدة التي تنفرد فيها عن البنوك التقليدية فهي توفر الوقت والجهد ، و الخصوصية، وتحقيق الشمول المالي، حيث يتم إنجاز المعاملات بمختلف أنواعها من خلال الهاتف النقال أو الحاسوب عبر شبكة الإنترنت أينما كان العميل وبأقل كلفة مالية، وبأسرع وقت . كما تتيح نقل الأموال من حساب مصرفي إلى آخر حول العالم بيسر وبتحويلات مالية غير محددة ، ورسوم متدنية إن لم تكن مجاناً . وتوفر خدمات تمويلية مصممة وفقاً لاحتياجات العميل وبخصوصية عالية، سواء كان فرد أو مؤسسة، وبأساليب متنوعة، وتمنح المودعين لديها فوائد وأرباح مرتفعة مقارنة بالبنوك التقليدية.

البنوك الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي لم تزل في مرحلة الطفولة، على الرغم من أن البيئة التنظيمية والتشريعية والاجتماعية مهيئة في دول مجلس التعاون الخليجي لزيادة أعدادها، وترصين تجربتها، مما يجعل من المتوقع إطلاق المزيد منها، بنمطها البنوك الرقمية التقليدية والإسلامية، وبمصادرها الثلاث الرئيسية بنوك رقمية متفرعة عن بنوك قائمة، وبنوك رقمية مستقلة تطلقها شركات التقنية المالية أو بنوك رقمية تبنى على أساس الشراكة بين بنك قائم ومؤسسة رقمية تشكل واجهة أمامية، بينما تقع مسؤوليات العمليات على البنك ذاته.

(١) تقرير مركز فنتك السعودية، ٢٠٢١.

مثلما يوجد العديد من الحوافز لانتشار البنوك الرقمية في دول المجلس، فإنها تواجه تحديات تشريعية واقتصادية واجتماعية وتقنية عديدة ينبغي تظافر جهود البنوك المركزية والهيئات التنظيمية الأخرى لتذليلها.

البنوك الرقمية ستحفز البنوك التقليدية وتدفعها إلى إصلاح نظامها الإداري والمالي والمصرفي ونموذج أعمالها بالكامل بما يتسق مع عصر التقنية المالية، وبما يستجيب للتحول الملموس في رغبات وتطلعات عملائها وبما يمنحها المزيد من المرونة والديناميكية.

لضمان الاستقرار المالي ومنح عملاء البنوك الرقمية المستهدفين جرعات إضافية من الثقة والحماية وضعت البنوك المركزية والجهات التنظيمية الأخرى في بعض دول مجلس التعاون الخليجي (الإمارت ، السعودية ، الكويت) اشتراطات إضافية على منح الترخيص للبنوك الرقمية الافتراضية، مقارنة باشتراطات البنوك التقليدية ، وعلى الرغم من وجهة مبرراتها في الوقت الراهن ، إلا أنها تحد من توسع البنوك الرقمية في دول المجلس.

### ثانياً: التوصيات

حتى تتمكن البنوك الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي من ترسيخ أقدامها في قطاع الخدمات المالية والمصرفية ينبغي اعتماد استراتيجيات مرحلية تستهدف تقسيم السوق، وجذب شريحة معينة من العملاء ، وتسعى إلى توفير متطلباتها بتنافسية عالية .

على البنوك الرقمية أن تركز على توفير بدائل لنقاط الضعف في الخدمات المالية التي تقدمها البنوك التقليدية، وتسعى إلى توفيرها تحقيقاً للشمول المالي، بدلاً من التنافس مع البنوك التقليدية في جميع نشاطاتها التمويلية.

ضرورة تقليص الاشتراطات الإضافية على الترخيص للبنوك الرقمية، واعتماد ذات الاشتراطات التي تخضع لها البنوك التقليدية كما هو الحال في مملكة البحرين ، بما يجعل بيئة الاستثمار في البنوك الرقمية أكثر جاذبية وتنوعاً.

لاجل تحفيز المواطنين والمقيمين في دول مجلس التعاون الخليجي على التحول نحو البنوك الرقمية الوطنية من الضروري أن تبادر مجموعة من الوزارات والمؤسسات الحكومية والشركات الخاصة الكبيرة بفتح حسابات لها في البنوك الرقمية ، وأن تتعامل معها أسوة بتعاملاتها مع البنوك التقليدية .

ضرورة التعاون بين البنوك الرقمية والبنوك المركزية من جانب، ومؤسسات التعليم العالي من جانب آخر لتضمين مقررات البنوك والمؤسسات المالية موضوعات متخصصة بالتقنية المالية والبنوك الرقمية.

ضرورة التعاون بين البنوك الرقمية والبنوك المركزية من جانب ، والمؤسسات الإعلامية (صحافة، تلفزيون، وغيرها) من جانب آخر ، للسعي لنشر الثقافة المالية الرقمية بنطاق واسع

بين المواطنين والمقيمين في دول المجلس.

## المصادر والمراجع

### المصادر العربية:

#### أولاً: الكتب

البياتي، د. طاهر فاضل وميرال روي سمارة (٢٠١٣). «النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة»، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ط١.  
الوادي، د. محمود حسين وآخرون (٢٠١٠)، «النقود والمصارف»، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

#### ثانياً: البحوث والدراسات

بوضاوية، د. مراد (٢٠١٩). «المصارف الإسلامية الرقمية - رؤية مقاصدية»، مجلة بيت المشورة في قطر، ١١، ١١٧-١٥٢.  
بووقفة، د. عبد الحق، د. عبد الله مايو (٢٠١٦)، «دراسة تحليلية نقدية للبنوك والمؤسسات الافتراضية»، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر- الجزائر، ٢، ٢٢-٣٨.  
السعدون، د. أسعد حمود (٢٠٢١)، «المصارف الإسلامية وكسب رهان التكنولوجيا المالية مع التطبيق على المملكة العربية السعودية»، مجلة العلوم الشرعية الصادرة عن الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ٥٥ (١٩٩)، ٥٤٧-٥٩٤.  
السعدون، د. أسعد حمود (٢٠١١)، «نحورؤية واقعية للشركات العائلية في دول مجلس التعاون الخليجي»، بحث منشور في وقائع ملتقى: الشركات العائلية ودورها في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، الذي عقدته المنظمة العربية للتنمية الإدارية، في قطر (٥-٧) / يناير ٢٠٠٤، ١١٩-١٤٨.

#### ثالثاً: التقارير

سوق أبوظبي العالمي (٢٠١٨) « دليل ترخيص البنوك الرقمية في سوق أبوظبي العالمي»، أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة .  
صحيفة الأنباء الكويتية (٢٠٢١) - تقرير حول جاهزية دول مجلس التعاون الخليجي لإنشاء بنوك رقمية، منشور في عدد يوم ١٨ / نوفمبر .  
صحيفة الرأي الكويتية (٢٠٢١) - تقرير عن الخدمات المصرفية الرقمية بدول مجلس التعاون الخليجي، منشور بعدد يوم ١٣ / نوفمبر .  
مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية (٢٠١٨)، «العمالة الوافدة في دول الخليج.. أرقام

ودلائل»، تقرير منشور في صحيفة أخبار الخليج البحرينية عدد يوم ٢٠ / أكتوبر .  
مركز فنتك السعودية (٢٠٢١)، التقرير السنوي لفنتك السعودية ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ .  
مركز فنتك السعودية (٢٠٢١)، تقرير نتائج المسح الوطني للتقنية المالية .  
المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (٢٠٢٢)، «ملخص إحصاءات  
العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٢٠»، ٧ .

#### رابعاً: المقالات في الصحف والمواقع الإلكترونية

داير، كلاوس ، شينال جاينانتيلال، وآخرون ، « فرع البنك في العصر الرقمي »، مقال  
منشور في موقع شركة مكينزي بتاريخ ١٨ / يوليو / ٢٠١٨ . <https://www.mckinsey.com>  
الشلهوب ، د. صلاح فهد، «ما الذي ستضيفه البنوك الرقمية للقطاع المالي؟»، مقال منشور  
في صحيفة الاقتصادية الصادرة في المملكة العربية السعودية، عدد يوم ٢٧ / نوفمبر / ٢٠٢١  
النقبي، ناهد، وائل اللبايبي، «البنوك الرقمية خيار التحول الاستثنائي»، مقال منشور في  
صحيفة البيان الإماراتية عدد يوم ٦ / يونيو / ٢٠٢١  
صحيفة البيان الإلكترونية عدد يوم ٢٩ / مارس / ٢٠٢١ .

مصرف البحرين المركزي ، وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار . <https://www.cbb.gov.bh/ar/fintech>

#### Foreign Sources:

##### A: Books:

1 - Chris ,Skinner (2014), «Digital Bank : Strategies to Launch or Become a Digital Bank» . Singapore : Marshall Cavendish International [Asia] Pte Ltd.

2 - Moyle, Andrew & Fiona Maclean . (2016), «World-First Regulatory Sandbox Open for Play in the UK», Latham & Watkins .

##### B: Research, Articles and Reports:

1 - Albarrak,M & Sara Alokley.(2021) «FinTech:Ecosystem, Opportunities and Challenges in Saudi Arabia» Journal of Risk and Financial Management, (14)10 ,11 - 3.

2- Ali, Hassnian& Hazik, Mohamed & Hadia, Saqib & Muhammad ,Hassan.(2019), «Global Landscape of the Islamic Fintech:Opportunities, Challenges and Future Ahead». Comsats Journal of Islamic Finance, (4) 2, 2953-.



